التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007

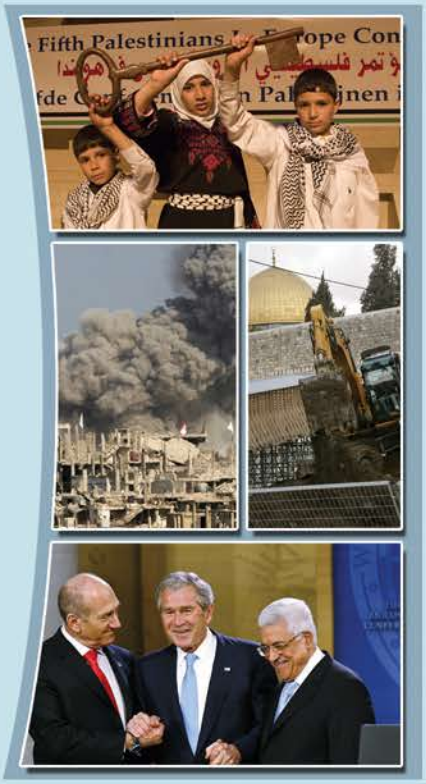

تحرير
د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل الأول

الوضع الفلسطيني الداخلي:
شقاء الأشقَّاء

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

الوضع الفلسطيني الداخلي:
شقاء الأشقَّاء

مقدمة

كانت سنة 2007 سنة "الانقسام السياسي والجغرافي" الفلسطيني، سنةً تجاوز فيها الصراع الفلسطيني الداخلي خطوطه الحمراء، ودخل مرحلة "كسر العظم". ودلّت سنة 2007 على عمق الخلاف الفلسطيني، وعلى وجود قوى متنفذة لا ترغب في بناء مشروع حقيقي للوحدة الوطنية، كما دلَّت على مدى قوة النفوذ الخارجي في القرار السياسي الفلسطيني.

شهد العام 2007 استمرار المساعي لإفشال حركة حماس، وتوفير المناخ الذي يتيح لحركة فتح أن تعود للإمساك بزمام السلطة، التي فقدتها في الانتخابات التشريعية. وقد تمّ استعمال أوراق كثيرة في سياق الحصار المالي الدولي، وكذلك في سياق الضغط الإسرائيلي المتواصل، بدءاً من الاجتياح والاعتقال والقتل المنظم، وانتهاءً باعتقال نواب حركة حماس، من أجل شلّ قدرتهم على تسيير شؤون المجلس التشريعي وقراراته.

ولكن الورقة الأمنية كانت هي الورقة الأبرز التي تمّ استخدامها. وقد جرى دفع الأمور باتجاه ربط أجهزة الأمن كلها بالرئاسة، ومنع الحكومة من التعامل مع أجهزة الأمن وتوجيهها. وتمت هنا ممارسة سياسة توتيرية، أدت إلى مواجهات متصلة، أوجدت حالة من القلق الذي استدعى تحركاً عربياً ساعياً للتهدئة، تبلور في النهاية في المبادرة السعودية التي أسفرت عن اتفاق مكة، الذي تشكلت على أثره حكومة وحدة وطنية.

شكل اتفاق مكة إنجازاً مهماً، لأنه أوقف المواجهة الدموية، ولأنه كرس الشراكة السياسية الفلسطينية، ولأنه قدم دعماً عربياً لمبدأ الشراكة السياسية. ولكن كل هذه الإنجازات لم تستطع أن توقف سعي القوى الأمنية للسيطرة، خصوصاً قوات الأمن الوقائي، ولا أن توقف تمردها، وعادت المواجهات الأمنية إلى أرض الواقع من جديد، وتمت تغطيتها بحملات إعلامية تتهم "الآخر" دائماً بأنه سبب ذلك التوتر. وقد أدى ذلك إلى إفشال حكومة الوحدة الوطنية أمنياً، وإلى انفجار المواجهة المسلحة، التي انتهت بفرض سيطرة حكومة إسماعيل هنية على قطاع غزة، بينما سيطرت الرئاسة الفلسطينية وحكومة الطوارئ برئاسة سلام فياض على الضفة الغربية. ونشأت هنا حالة انقسام سياسي وجغرافي، تلقتها الرئاسة الفلسطينية، وأتبعتها بسلسلة من الإجراءات الهادفة إلى القضاء على نتائج الانتخابات، والدعوة للتوجه نحو انتخابات جديدة. أما تفاصيل هذه الصورة العامة فقد كانت كما يلي:

أولاً: مرحلة الاتفاق على وثيقة الأسرى المعدلة

بدأ العام 2007 وحالة الخلاف بين حركتي فتح وحماس، وبين الرئاسة الفلسطينية والحكومة الفلسطينية، مستمرة ومتصلة بأشكال مختلفة؛ فالحصار الذي فرضته "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا تواصل وازداد، بينما تابعت الرئاسة الفلسطينية أسلوب الضغط السياسي على حكومة إسماعيل هنية الأولى، وقد راحت تهدد باللجوء إلى الاستفتاء الشعبي حيناً وإلى الانتخابات المبكرة حيناً آخر؛ وبحجة الحاجة إلى حكومة فلسطينية أخرى من النوع الذي يتيح فكّ حالة الحصار. وذلك من خلال تشكيل حكومة جديدة تقبل بشروط اللجنة الرباعية الدولية (الاعتراف بـ"إسرائيل"، والاعتراف بالاتفاقات الموقعة، والتوقف عن مقاومة الاحتلال). وتخلل ذلك كله عمل منظم، خفي وعلني، يعمل على توسيع إطار الفلتان الأمني، وشلّ قدرة الحكومة مهما كان نوعها، حكومة حماس أو حكومة وحدة وطنية، على ضبط الأمن وتوفير حالة من الأمان تتيح للناس العاديين مواصلة حياتهم العادية.

لقد شهد منتصف سنة 2006، بروز "وثيقة الوفاق الوطني"، التي عرفت باسم "وثيقة الأسرى"، وكانت الرئاسة الفلسطينية تهدد طوال فترة الحوار حول هذه الوثيقة، بالدعوة إلى استفتاء حولها، إذا لم تتمّ الموافقة عليها. وقد أمكن الوصول إلى اتفاق حولها، بعد إدخال تعديلات، قبلتها جميع الأطراف؛ وبرز على أساس ذلك موضوع تشكيل حكومة وحدة وطنية يشارك فيها الجميع. غير أنه في النصف الثاني من سنة 2006 ظهر في المقابل تحركان متساوقان؛ الأول: تحرك سياسي من قبل رئاسة السلطة، يهدد بالدعوة إلى انتخابات مبكرة، وقد تكرر ذلك في تصريحات الرئيس عباس في 2006/5/21، و2006/9/27، و2006/12/16، و2007/1/19[1]. والثاني: تحركٌ أمني مكثف، زاد من حالة الفلتان الأمني، اندفع إلى واجهته اسم محمد دحلان الرئيس السابق لجهاز الأمن الوقائي.

وبسبب المواجهات المسلحة، وسقوط قتلى وجرحى من الطرفين، شهد مطلع العام 2007 لقاءين متتاليين في غزة، بين الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء إسماعيل هنية. وأعلن هنية أنه اتفق مع الرئيس على سحب المسلحين من شوارع غزة، وأنهما أكدا على ضرورة استمرار الهدوء؛ بينما لم يُدلِ الرئيس عباس بأية تصريحات بعد هذه الاجتماعات، ولكن حركة فتح أصدرت بياناً تجاهل الدعوة للتهدئة وقال "الدم بالدم، والعدوان بالعدوان، ... وعلى الجميع من أبناء الحركة الرد على كل اعتداء بشكل مفتوح"[2].

وكانت تقف في خلفية هذه الأحداث قضيتان؛ الأولى: إقدام الإدارة الأمريكية على تخصيص مبلغ 86.4 مليون دولار لدعم قوات حرس الرئاسة الفلسطينية، وذكرت وثيقة أمريكية أن الجنرال

كيث دايتون Keith Dayton منسق الأمن الأمريكي بين "إسرائيل" والفلسطينيين، يشرف على تنفيذ برنامج لدعم وإصلاح عناصر قطاع الأمن الفلسطيني، التي تسيطر عليها رئاسة السلطة الفلسطينية[3]. أما النقطة الثانية: فهي الخلاف المتصل بين الرئاسة والحكومة حول تشكيل "القوة التنفيذية" التي يشرف عليها وزير الداخلية سعيد صيام، والتي أصبحت منذ تشكيلها هدفاً لهجمات أجهزة الأمن الفلسطينية التابعة للرئاسة في غزة. وتماشياً مع هذا الموقف أصدر مكتب الرئيس عباس في 2007/1/6 قراراً يَعدُّ "القوة التنفيذية، ضباطاً وأفراداً، غير شرعية، وخارجة على القانون، وسيتمّ التعامل معها على هذا الأساس، ما لم يتمّ دمجها فوراً في الأجهزة الأمنية الشرعية المنصوص عليها في القانون الأساسي"[4]. وقد زاد هذا القرار من حدة التوتر الأمني، كما زاد من المواجهات الأمنية بين الطرفين، وساد مناخ سياسي يقلل من فرص التوصل إلى اتفاق تشكيل حكومة وحدة وطنية، بل ويتخوف من احتمال مواجهة أمنية شاملة.

ودفع كلاً من أحمد بحر، رئيس المجلس التشريعي بالنيابة، وإبراهيم أبو النجا، أمين سر لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية، إلى إطلاق جولة جديدة من الحوار الهادف إلى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية[5]. وقال الرئيس عباس إنه ما زال يحتفظ بهامش لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، ولكنه مصمم على اللجوء للانتخابات المبكرة في حال إخفاق هذا المسعى[6].

في جو هذا السجال، أقامت حركة فتح مهرجاناً مركزياً في ملعب اليرموك في غزة في 2007/1/7، احتفالاً بذكراها السنوي، وتزعمه النائب محمد دحلان. وقد توعد دحلان في المهرجان قادةَ حركة حماس بأنهم لن يكونوا "بمنأىً عن قوتنا"، واصفاً حركة حماس بأنها "عصابة"، وقال "إذا اعتدي على فتحاوي سنرد الصاع صاعين". ورد ناطق باسم حماس على تهديدات دحلان قائلاً إنه يعمل لصالح أجندة أمريكية – إسرائيلية[7]، بينما قال مصدر مقرب من هنية، رئيس الوزراء، "إن دحلان يسعى للسيطرة على فتح... ويعمل من أجل ترتيب أوضاعه الخاصة وفق أجندات يعلمها الجميع"، وقال إن الأجهزة كلها ترفض التعاون مع وزير الداخلية سعيد صيام[8].

وخوفاً من انفجار هذا الوضع المتوتر بادرت الفصائل الفدائية للتسريع في عقد جلسات للحوار (الشعبية)، ولبحث وثيقة تحمل عنوان "مبادئ عامة لإنهاء الفلتان الأمني، واستئناف الحوار الوطني، لتشكيل حكومة وحدة وطنية"[9]. ولكن جلسة الحوار الفاعلة عقدت في دمشق بعد وصول موفدَين إليها لتهيئة الأجواء، وهما زياد أبو عمرو وخالد سلام (المعروف بمحمد رشيد)، كما انضم إليهما وزير الدولة القطري للشؤون الخارجية، أحمد عبد العزيز آل محمود، حيث سعوا للتمهيد للقاء المنتظر بين الرئيس عباس وخالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس[10].

كانت مواضيع الوساطة الرئيسية تتركز حول الأمور التالية:

1. رئاسة حكومة الوحدة الوطنية، هل تكون لحركة حماس صاحبة الأغلبية في المجلس التشريعي، أم تكون لشخص مستقل لإرضاء اللجنة الرباعية الدولية؟.
2. كتاب التكليف، وماذا سيتضمن، على صعيد الاعتراف بشروط اللجنة الرباعية، وهل سيكون برنامج الحكومة متفقاً مع مواقف كتاب التكليف، أم متحفظاً عليها؟.
3. وزارات السيادة (الخارجية، والداخلية، والإعلام، والمالية) هل ستكون كلها لحركة حماس؟ أم سيكون جزء منها لحركة حماس، أم ستسند إلى مستقلين، وباتفاق بين الطرفين حول أسمائهم؟.

وبلور وفد الوساطة في دمشق اتفاقاً حول الحكومة المنشودة، يقوم على قاعدة ترشيح مستقلين للوزارات السيادية، تختار حماس بعضهم، وتختار حركة فتح بعضهم الآخر، ومن دون أن يتمّ الاتفاق على الأسماء. وتطرق عرض الوساطة هذا إلى اقتراح حلّ وسط يتعلق بمضمون كتاب التكليف لردم الفجوة في الموقف بين الرئاسة والحكومة، كما تطرق العرض إلى اقتراح تشكيل مجلس أمني جديد، والبحث في إعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية[11].

رافق نشاط وفد الوساطة القطري في دمشق، قراراً من نوع خاص اتخذه الرئيس عباس، ولكنه أوجد حالة من الشكّ وعدم الاطمئنان خيّما على الخلاف السياسي. القرار هو تعيين محمد دحلان قائداً أعلى لجميع أجهزة الأمن الفلسطينية. وقد تمّ الكشف عن هذا القرار بداية في الصحف الإسرائيلية[12]، وأوضحت جريدة معاريف Maariv أنه تمّ تسليم التعيين لدحلان شفهياً. وقد أثار هذا النبأ مخاوف الكثيرين، وفي مقدمتهم حركة حماس ووزير الداخلية سعيد صيام، خصوصاً وأن هذا التعيين مخالف للقانون الذي يمنع الجمع بين عضوية المجلس التشريعي وأية وظيفة تنفيذية أخرى. وفي جو القلق من هذا التعيين، وصل الرئيس عباس إلى دمشق يوم 2007/1/20، واجتمع مع الرئيس بشار الأسد، وكان المرجو أن يقود هذا الاجتماع إلى دور سوري يسهل نجاح الوساطة بين فتح وحماس، خلال اللقاء المنتظر بين عباس ومشعل. وصدر بعد لقاء عباس – الأسد تصريح رئاسي يدفع بهذا الاتجاه، وقال التصريح إن الرئيس الأسد شدد على "ضرورة تماسك الشعب الفلسطيني... ووجوب نبذ الاقتتال وتعزيز اللحمة الوطنية، واعتماد لغة الحوار كلغة وحيدة بين الفصائل الفلسطينية للوصول إلى حكومة وحدة وطنية". وأضاف الرئيس السوري إن بلاده "تدعم كل ما يتفق عليه الفلسطينيون، ومستعدة لتقديم المساعدة في هذا الصدد"[13]. وكان مأمولاً بعد ذلك أن يتمكن وفد الوساطة الفلسطيني من بلورة بنود الاتفاق، بحيث يتكلل اللقاء بين عباس ومشعل بالنجاح الكامل. ولكن الأمور لم تسر بهذا الاتجاه، وكان هناك خلاف أساسي حول كتاب التكليف الذي سيرسله الرئيس عباس إلى رئيس الوزراء المكلف، وصيغة ردّ رئيس الوزراء

عليه. فبينما كان الرئيس عباس يريد صيغة "تلتزم" فيها حكومة برئاسة حماس بقرارات منظمة التحرير الفلسطينية، وبالاتفاقات الموقعة، وبقرارات القمم العربية، وبقرارات الشرعية الدولية، وبقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية؛ كانت حركة حماس تقترح صيغة "احترام" هذه القرارات كلها، وبين كلمة "الالتزام" وكلمة "الاحترام" فشلت الوساطة، ولم يتمكن عباس ومشعل من عقد اللقاء المنتظر بينهما.

وبالرغم من أن الخلاف يبدو بسيطاً حول كلمة واحدة، إلا أنه خلاف جدي وعميق ويتعلق بمنهجين سياسيين مختلفين، ليس من السهل كسر أحدهما لصالح الآخر، إلا من خلال صيغة توافقية. وتشير التصريحات المنسوبة إلى الرئيس عباس إلى أنه كان يدرك طبيعة الخلاف وعمقه؛ فالتصريحات كانت تقول على لسانه "أريد حكومة يقبلها العالم وترفع الحصار"، وهو ما يعني قبول شروط اللجنة الدولية الرباعية، التي رفضتها حركة حماس منذ اللحظة الأولى، إضافة إلى أنها تتناقض مع كل نهجها السياسي. ونقل عنه أيضاً تصريح آخر يقول فيه "إن الأمريكيين لن يقبلوا كلمة احترام"[14]. وحين تأكد أن الاجتماع لن يعقد بين عباس ومشعل، تدخلت دمشق بقوة رافضة أن تكون العاصمة التي يتكرس فيها الخلاف الفلسطيني، وضغطت على الطرفين من أجل عقد لقاء بينهما يتمحور حول أربعة مبادئ هي؛ رفض الاقتتال الداخلي، والتمسك بالوحدة الوطنية الفلسطينية، ورفض الدولة الفلسطينية المؤقتة، واستمرار الحوار للتوصل إلى حكومة وحدة وطنية[15]... وهو ما تمّ بالفعل.

حين وصلت أصداء حوارات دمشق إلى غزة، قال مسؤول في الجبهة الشعبية، وهو ناشط في ترتيب الحوار بين فتح وحماس "إن فشل لقاء عباس – مشعل لن يؤثر على ما يتمّ إقراره في الداخل في مسألة بدء الحوار الوطني". وكانت الجبهة الشعبية نجحت خلال أربعة لقاءات عقدتها مع كل من فتح وحماس في إقناع الفريقين في العودة إلى مائدة الحوار، وشارك في هذه اللقاءات قياديون من الجهاد الإسلامي، ورئيس المجلس التشريعي بالوكالة أحمد بحر، وأمين سرّ لجنة المتابعة العليا إبراهيم أبو النجا، وتمخض الاجتماع الرابع في 2007/1/20، الذي دام خمس ساعات عن اتفاق على استئناف الحوار، وتفعيل المكتب المشترك الفتحاوي – الحمساوي، وكذلك تفعيل اللجنة الإعلامية المشتركة بين الحركتين. وقد انعقد اجتماع الحوار فعلاً يوم 2007/1/23، من أجل البحث في النقاط التي ما زالت عالقة في الحوار، الذي بدأ قبل أكثر من ثمانية أشهر في غزة ورام الله، وانتهت آخر فصوله في دمشق، وركز على ضرورة وقف كل أشكال الاعتداء وردود الأفعال السلبية[16].

إلا أن غياب الاتفاق السياسي أتاح المجال ثانية لبروز حالة المواجهات الأمنية، ووقعت مواجهات بين مسلحين من الأمن الوقائي مع القوة التنفيذية في 2007/1/25 شمال قطاع غزة، كما انفجرت في اليوم التالي عبوة ناسفة، قتلت أحد أفراد القوة التنفيذية، وجرحت سبعة آخرين

في جباليا شمال القطاع. ومرة أخرى بادر كل طرف إلى تحديد بؤرة الاتفاق السياسي، والتي هي أيضاً بؤرة الاختلاف. قال إسماعيل هنية، رئيس الوزراء، إنه "من أجل الخروج من المأزق الراهن، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، يجب احترام الإجماع الوطني الفلسطيني المتمثل في وثيقة الوفاق الوطني، وعدم الخروج عنه، و[عدم] البحث عن صيغ سياسية من خارجها، الأمر الذي كان يسبب في كل مرة الافتراق السياسي". وتحدث هنية أيضاً عن ضرورة "الإيمان بالشراكة السياسية، ليس في الحكومة وحدها، وإنما في بنية النظام السياسي الفلسطيني، سواء على صعيد الحكومة أو منظمة التحرير أو السفارات والممثليات والمحافظين". وجدد هنية رفضه تنظيم انتخابات تشريعية مبكرة[17]. وفي المقابل قالت مصادر فلسطينية مطلعة، نقلاً عن الرئيس محمود عباس، إنه ما يزال مصرّاً على موقفه الأساسي القائل بضرورة "تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة، في حال فشل خيار تشكيل حكومة، في الحوارات الدائرة حالياً في مدينة غزة". وكان سبق له وأكد على هذا الموقف في أثناء وجوده في دمشق وقال "الانتخابات المبكرة خيار جدي في حال فشل المفاوضات لتشكيل الحكومة"[18].

وفي ظلّ هذه المواقف السياسية المتباعدة، انفجرت المواجهات المسلحة ثانية، وعلى نطاق أوسع، ووقع في غزة تسعة قتلى سبعة منهم من حركة حماس وواحد من فتح وطفل رضيع، بالإضافة إلى عشرات الجرحى والمخطوفين. وامتدت الاشتباكات إلى مدينة نابلس حيث تمّ اختطاف 24 عنصراً من حماس[19]. وتواصلت الاشتباكات بوتيرة أسرع وأعنف في الأيام الثلاثة التالية، وشملت كل مدن القطاع، ولكنها شهدت أيضاً ما هو أخطر، وهو امتداد المواجهات وعمليات الخطف إلى مدن الضفة الغربية، وارتفع عدد الضحايا إلى 26 شخصاً[20].

بادرت مصر من خلال وفدها الأمني المقيم في غزة إلى طرح مبادرة لوقف الاقتتال في 2007/1/28، تقوم على الأسس التالية:

1. سحب المسلحين من كافة الشوارع.
2. إزالة كافة أشكال التوتر.
3. الإفراج عن جميع المختطفين من كلا الحركتين.
4. إزالة الحواجز التي توضع على الشارع.
5. أن تكون الشرطة الفلسطينية هي الجهة الوحيدة المخولة بالتحقيق في القضايا الأمنية، وتقوم حركتا حماس وفتح بتقديم كشوفات بمن لهم علاقة بالأحداث الأخيرة[21].

ولكن بدلاً من أن تأخذ المبادرة المصرية مجراها، أعلنت المصادر الأمنية التابعة للرئاسة، أنها فجرت ثمانية أنفاق في قطاع غزة، بنتها حركة حماس، من أجل اغتيال الرئيس محمود عباس

والنائب محمد دحلان. وأضافت أنه "قبل عدة أشهر عثر على نفق، وتمّ تفجيره قرب منزل عباس في غزة" ولاحظت "أن هذه الأنفاق هي عادة في الطرق التي يسلكها الرئيس عباس والقيادي في حركة فتح محمد دحلان، وهدفها اغتيالهما"[22].

رفضت حكومة هنية وحركة حماس هذه الاتهامات ونفتها، وقامت بحملة إعلامية مكثفة، فعقد سعيد صيام وزير الداخلية مؤتمراً صحفياً في 2007/1/27، سجل فيه عدة مواقف بارزة وصريحة:

1. اتهم الرئيس الفلسطيني بتعطيل قراراته التي يتخذها بشأن المؤسسة الأمنية، مشيراً إلى أنه أصدر عدداً من القرارات، من دون أن تجد طريقها إلى التنفيذ، من قبل الأجهزة الأمنية الخاضعة لإمرته.
2. انتقد بشدة قرار عباس تعيين محمد دحلان مسؤولاً عن أجهزة الأمن الفلسطينية، معتبراً القرار مخالفاً للقانون الأساسي المعدل. وذكر أن رئيس الوزراء إسماعيل هنية أرسل عدة رسائل رسمية إلى الرئيس عباس بشأن تعيين دحلان، لكن من دون ردّ.
3. تحدث عن الأسلحة التي وصلت إلى الأجهزة الأمنية قبل نحو شهر، وتساءل أين تذهب هذه الأسلحة، ولمصلحة من تُسمَّن الأجهزة الأمنية؟ موضحاً أن الشرطة لا يصلها أي شيء من هذه الأسلحة، ومشيراً إلى إدخال سيارات جيب مصفحة بالتنسيق مع الاحتلال الصهيوني، ومن دون إذن من وزارة المواصلات.
4. تحدث عن وجود خطة أمريكية لتشكيل ألوية وكتائب في الضفة وقطاع غزة، وقال إن هناك اجتماعات تمت بهذا الصدد، مشيراً إلى وجود وثائق بخط يد كبار ضباط الأجهزة الأمنية، تتحدث عن مطالب ضرورية لمواجهة الوضع الداخلي.
5. طالب بإعادة تشكيل مجلس الأمن القومي الذي يترأسه الرئيس عباس... وأبدى استعداده لإعادة صياغة الأجهزة الأمنية، بما في ذلك القوة التنفيذية، على أساس وطني وليس على أساس حزبي[23].

وبدوره حمّل يحيى موسى، نائب رئيس كتلة حماس البرلمانية "الرئيسَ عباس كل المسؤولية عما يحدث، لأنه المسؤول عن توتير الأجواء الفلسطينية، وعن منع الاتفاق في الساحة الفلسطينية، وعن كل أشكال الانقلاب على الحكومة وعزلها وحصارها وتعطيل أعمالها". وقال موسى "إن الرئيس عباس يحتضن الفريق المجرم، الذي يحتمي بمظلة الرئيس، وينفذ المؤامرات ضد حكومة الشعب الفلسطيني المنتخبة، ويعطي الشرعية للذين يريدون الانقلاب على الحكومة". واتهم إسماعيل رضوان، الناطق باسم حماس، حركة فتح بالمسؤولية عن الاشتباكات الأخيرة، وقال إن الحركة تعطي الغطاء التنظيمي والمالي والسياسي لـ"فئة انقلابية تريد الانقلاب على خيارات الأمة، وتنفذ مخططات صهيونية – أمريكية تجرّ الساحة الفلسطينية إلى حرب أهلية". وانضمّ المركز

الفلسطيني للإعلام على شبكة الإنترنت، المقرَّب من حركة حماس إلى الحملة ضدّ دحلان واتهمه بأنه يقوم بـ"تنفيذ نصيبه" من خطة أمريكية للانقلاب على حماس. وأشار المركز إلى أن "مصادر مقربة من دحلان سربت [معلومات مفادها] أن دحلان أوعز لأتباعه في الأجهزة الأمنية بضرورة توتير الساحة الداخلية، قبل أيام من قرب التوصل إلى اتفاق على حكومة وحدة"[24].

وبدا من هذا الردّ الإعلامي لحماس، أن الأمور وصلت إلى نقطة المواجهة الحاسمة، وبخاصة بعد أن تمّ نشر قوات تابعة لحرس الرئاسة في شوارع غزة، وبعد أن تمّ إطلاق صواريخ على منزل وزير الخارجية محمود الزهار. واستدعى ذلك أن يوجه رئيس الوزراء إسماعيل هنية نداء للرئيس عباس، وكان حينها في جولة خارجية، يطالبه باتخاذ "قرار سريع وعاجل لسحب كافة المسلحين، ورفع الحواجز العسكرية التي انتشرت في معظم مناطق غزة". وناشد هنية من قلب اجتماع لمجلس الوزراء أبناء الشعب الفلسطيني" ضرورة حماية الوحدة الوطنية، وتغليب لغة الحوار، وإبعاد السلاح من الشارع"[25].

وفي مواجهة هذا التوتر المتصاعد، ميدانياً وسياسياً وإعلامياً، برز موقف سعودي متميز، شكّل مخرجاً للجميع.

ثانياً: مرحلة اتفاق مكة

وجه الملك عبد الله بن عبد العزيز في 2007/1/29 نداءً عاجلاً إلى الشعب الفلسطيني جاء فيه "بأمل ورغبة وإصرار، أدعو أشقائي من الشعب الفلسطيني الشقيق، ممثلين في قادته، بوضع حد فوري لهذه المأساة، والتزام الحق، وأدعوهم جميعاً لا فرق بين طرف وآخر، إلى لقاء عاجل في وطنهم الشقيق المملكة العربية السعودية، وفي رحاب بيت الله الحرام، لبحث أمور الخلاف بينهم بكل حيادية، دون تدخل من أي طرف". وحضّ الفلسطينيين على "تحكيم العقل وتغليب لغة الحوار على لغة السلاح". واعتبر المسؤولون السعوديون أن عقد اللقاء مرهون بوقف الاقتتال الفلسطيني أولاً[26].

لقيت دعوة الملك عبد الله ترحيباً فورياً من الرئاسة الفلسطينية ومن حركة حماس، كما لقيت ترحيباً من مصر وسورية والأردن والجامعة العربية. ولكن ما كان مطلوباً على الأرض هو وقف الاقتتال أولاً، وهي مهمة تصدت لها مصر، ذلك أنه في اليوم التالي للإعلان عن المبادرة السعودية، تواصلت الاشتباكات في قطاع غزة، بينما تصاعدت حالات الاستنفار في الشارع، وتصاعد عدد القتلى إلى 33 قتيلاً وأكثر من 100 جريح؛ فبادر رئيس الوفد الأمني المصري في غزة اللواء برهان حماد إلى الاتصال بالفريقين حماس وفتح، ونجح في إقناعهما في 2007/1/30 بضرورة الاجتماع، والاتفاق على وقف الاقتتال، والبدء الفوري في حوار وطني. وتمّ توقيع الاتفاق الأمني، وتمّ إعلانه

في مؤتمر صحفي؛ ونصّ على سحب المسلحين من الشوارع، وإزالة الحواجز، وعودة قوات الأمن كافة إلى مواقعها، وإنهاء كل أشكال التوتر، والوقف الفوري لإطلاق النار بين الحركتين، والإفراج الفوري عن جميع المختطفين، وعدم نقل الصراع إلى الضفة الغربية، وأن تتولى الحكومة (حكومة إسماعيل هنية) القيام بمسؤوليتها في حفظ الأمن والنظام العام وسيادة القانون[27].

ساد الهدوء الأمني فترة وجيزة بعد سريان مفعول الاتفاق، ولكن الأيام الفاصلة بين توجيه دعوة العاهل السعودي وبين انعقاد لقاء مكة، شهدت صدامات أمنية عنيفة في قطاع غزة، كان لها هدفها الخاص. فقد كانت تستهدف حسم الوضع داخلياً لصالح سيطرة الأجهزة الأمنية قبل أن ينعقد لقاء مكة، ومن أجل التأثير على مجريات الحوار. وتمثل التصعيد الأمني الجديد باشتباكات واسعة في مدينة غزة سقط فيها 25 قتيلاً وحوالي 250 جريحاً. ثم قامت قوات مشتركة من الحرس الرئاسي وقوات أمن الرئاسة (القوة 17) بهجوم مدروس على مجمع الوزارات ومبنى وزارة الداخلية القديم. كما شمل الهجوم أيضاً الجامعة الإسلامية، إحدى معاقل حماس الأساسية، في مطلع شهر شباط / فبراير 2007، إثر قيام عناصر من كتائب القسام باعتراض ما قالت إنه شحنات أسلحة ومعدات كانت في طريقها إلى الحرس الرئاسي؛ حيث تعرضت مباني الجامعة لأضرار هائلة، نتيجة تدمير أجزاء كبيرة منها وتخريب مختبراتها ومكتبتها. ونقلت وسائل الإعلام في ذلك الوقت صوراً للجامعة بعد حرقها، تظهر فيها عبارات مكتوبة على الجدران تحمل توقيع حرس الرئاسة وحركة فتح. وقد قيّم الدكتور كمالين شعث رئيس الجامعة قيمة الأضرار في المنشآت دون التجهيزات آنذاك بنحو 15 مليون دولار[28]. وقال أحد مسؤولي حركة فتح إن مجموعات حرس الرئاسة التي اقتحمت مبنى الجامعة الإسلامية اعتقلت سبعة إيرانيين في الجامعة، وأن ثامناً فجّر نفسه خلال الاشتباك. وقد نفت حركة حماس صحة هذه الأنباء[29]. وعلى الرغم من أن الصحف والقنوات الفضائية تناقلت تصريح "اعتقال الإيرانيين"، إلا أن حرس الرئاسة والجهات المسؤولة في فتح لم تنجح في إظهار أيٍّ من "الإيرانيين". وهو ما يظهر أن هذه الادعاءات كانت جزءاً من عمليات الدعاية والتحريض. وقامت حماس وبسرعة بهجوم مضاد واسع باتجاه مقرات أجهزة الأمن في شمال غزة، وعبّر هذا الهجوم عن استعراض مقابل للقوة، ثم أوقفت حماس هجومها لترى ما إذا كان مضمون الرسالة قد وصل إلى قادة الأجهزة الأمنية (محمد دحلان ورشيد أبو شباك)، وتبين لها أن الرسالة قد وصلت فعلاً، مما أدى إلى أن توقف الأجهزة الأمنية هجومها الرئيسي، بعد أن أدركت أن حسم الأمور لمصلحتها بغتة ليس أمراً سهلاً.

هذا، وفي اتهام غير مباشر لقادة الأجهزة الأمنية بالرضوخ للإملاءات الأمريكية، طالب إسماعيل هنية الإدارة الأمريكية برفع يدها عن الشعب الفلسطيني كي لا يقع في أتون حرب أهلية[30]. وقد تدخل الوفد الأمني المصري لتهدئة الوضع من جديد، ونجح في ذلك، مع استمرار اشتباكات أقل حدة هنا وهناك، بقيت متواصلة إلى يوم انعقاد لقاء مكة في 2007/2/6. وبسبب ذلك كله، اعترضت

حركة حماس على تواجد محمد دحلان ضمن وفد حركة فتح، ولكنها عادت وتراجعت عن مطلبها هذا حتى لا تضع عقبات في طريق عقد اللقاء.

استمر لقاء مكة ثلاثة أيام، وأسفر عن اتفاق شمل القضايا التالية:

1. اتفاق على ما سُمي "إعلان مكة"، والذي تضمن الاتفاق على أربع قضايا هي:
   أ. التأكيد على تحريم الدم الفلسطيني، والتأكيد على الوحدة كأساس للصمود الوطني وتحدي الاحتلال، وأن يكون الحوار الوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك.
   ب. الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية وفق اتفاق تفصيلي معتمد بين الطرفين.
   ج. المضي قدماً في إجراءات إصلاح وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية.
   د. تأكيد مبدأ الشراكة السياسية وفق مبدأ التعددية السياسية.
2. اتفاق على بيان التكليف الموجه من الرئيس عباس إلى إسماعيل هنية؛ ليكون رئيس حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية الجديد. ووردت فيه كلمتا "التزام" و"احترام". الالتزام فيما يخصّ المصالح العليا للشعب الفلسطيني، وصون حقوقه، والعمل على تحقيقها على أساس قرارات المجالس الوطنية والقانون الأساسي ووثيقة الوفاق الوطني وقرارات القمم العربية، والاحترام فيما يخصّ قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية.
3. الاتفاق (في لجنة الحوار) على توزيع الوزارات على أساس أن يكون هناك تسع وزارات لحركة حماس، وست وزرات لحركة فتح، وأربع وزارات لمثلي الكتل الأربع الأخرى في المجلس التشريعي، وخمس وزارات للمستقلين (من بينها المالية والخارجية والداخلية). أما بالنسبة لوزارة الداخلية التي اختلف عليها طويلاً قبل لقاء مكة وفي أثنائه، تمّ الاتفاق على أن تعين حركة حماس وزيراً مستقلاً للداخلية، شرط أن يوافق عليه رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، مع اتفاق آخر وهو أن تعين حركة فتح نائباً لرئيس الوزراء[31].

وبرزت في خلفية اتفاق مكة قضية أساسية تتعلق بالترويج له دولياً، من أجل اعتماده كأساس لفكّ الحصار المضروب على الحكومة الفلسطينية، التي شكلتها حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية.

وبعد أن تمّ إنجاز هذا الاتفاق، عاد هنية مع وفدي فتح وحماس إلى غزة في 2007/2/12، وبدأ الاستعداد لاستقالة الحكومة القائمة، وتسليم كتاب التكليف الجديد رسمياً إلى إسماعيل هنية ليبدأ في مشاورات لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الجديدة، وذلك حسب الإجراءات الدستورية المتبعة. بينما ساد جو من الفرح الشعبي في الوسط الفلسطيني، وخصوصاً في قطاع غزة؛ كما ظهرت علامات الارتياح عربياً وإسلامياً.

حددت "إسرائيل" موقفها من قضية رفع الحصار، قبل انتهاء لقاء مكة، فكررت شروطها للتعامل مع حكومة الوحدة الوطنية، وهي الشروط التي تبنتها اللجنة الرباعية الدولية، وقالت تسيبي ليفني Tzipi Livni وزيرة الخارجية، إن قبول الحكومة الفلسطينية الجديدة شروط الرباعية يشكل الأساس في التعامل معها[32].

وفي صدد الإشادة بدور الفريق السعودي المساعد للمتفاوضين، قالت المصادر الفلسطينية في مكة، إن أعضاء الفريق السعودي كانوا حريصين على توضيح بعض المعاني والأبعاد السياسية وحتى الأمنية لنصوص الاتفاق، "وما يمكن قبوله دولياً للمساعدة على فكّ الحصار". وقال عزام الأحمد عضو وفد حركة فتح "إن المسؤولين السعوديين أكدوا لنا أن هذا الاتفاق سيساعدهم في اتصالاتهم ومساعيهم مع الأطراف الدولية، خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، لفكّ الحصار عن الشعب الفلسطيني"[33].

ولكن ما هي إلا أيام حتى بادرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإعلان بأنها ستواصل الحصار على الشعب الفلسطيني في ظل الحكومة الجديدة. وكان ذلك في مكالمة هاتفية تلقاها الرئيس عباس من ديفيد وولش David Welch مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية. كما زار عباس القنصل الأمريكي جاكوب والاس Jacob Walles وأبلغه رسمياً "إن الإدارة الأمريكية ترفض التعامل مع الحكومة الجديدة بسبب عدم التزام شروط الرباعية بشكل واضح"[34]. ثم قامت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس Condoleezza Rice بإبلاغ الرئيس عباس مباشرة في رام الله في 2007/2/18 أن الإدارة الأمريكية ستقاطع حكومة الوحدة الوطنية الجاري تشكيلها، وإن علاقتها مع الفلسطينيين ستبقى محصورة في مكتبه فقط[35].

بدأ إسماعيل هنية، باعتباره رئيس الوزراء المكلف، فور وصوله إلى غزة مشاورات أولية. كانت الجولة الأولى مع لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية التي تضم 15 فصيلاً وحزباً سياسياً، وبرزت في هذه المشاورات ملاحظة سلبية من فصائل اليسار، تنتقد اتفاق مكة من زاوية أنه اتفاق محاصصة بين حركتي فتح وحماس. ثم جرت مشاورات أولية أخرى بين حماس وفتح لبحث القضايا المتعلقة بأسماء وزراء الداخلية والخارجية ونائب رئيس الوزراء، ومصير "القوة التنفيذية". ولكن المشاورات الرسمية بدأت يوم 2007/2/16 حين قدّم إسماعيل هنية استقالته رسمياً إلى الرئيس عباس في لقاء تمّ بينهما في غزة. وقام عباس بإعادة تكليف هنية تشكيل حكومة وحدة وطنية، حيث يمكن للمشاورات أن تستمر ثلاثة أسابيع، ومن الممكن تمديدها لأسبوعين إضافيين. وقد استعمل كتاب التكليف الموجه إلى هنية كلمة "احترام" التي تمّ الاتفاق عليها في اتفاق مكة، وجاء فيه "أدعوكم إلى احترام قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية". وأعلن هنية قبول خطاب التكليف[36].

بدأ هنية مشاوراته الرسمية يوم 2007/2/17 بلقاء مع حركة الجهاد الإسلامي، ومع الجبهة الشعبية، ومع المبادرة الوطنية، ومع الجبهة الديموقراطية، ثم تواصلت المشاورات مع الأطراف الأخرى كافة. وسلم هنية تشكيلة حكومته إلى الرئيس عباس في 2007/3/15، الذي وافق عليها. ثم حازت الحكومة ثقة المجلس التشريعي في 2007/3/17 بغالبية 83 صوتاً وحجب ثلاثة أعضاء الثقة عنها. وألقى هنية خطاباً أمام المجلس التشريعي اعتبر بمثابة برنامج عمل للحكومة الجديدة وجاء فيه:

- ذكر صريح لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين.
- إشارة واضحة إلى أن الدولة الفلسطينية ستقوم على الأراضي المحتلة لعام 1967 وعاصمتها القدس. مع تجنب الإشارة إلى "إسرائيل".
- رفض الدولة ذات الحدود المؤقتة والمطروحة في "خريطة الطريق".
- الإشارة إلى "المقاومة بأشكالها، ومنها الشعبية والجماهيرية ضدّ الاحتلال"، والعمل على "تثبيت التهدئة وتوسيعها لتصبح تهدئة شاملة ومتبادلة ومتزامنة، في مقابل التزام الاحتلال الإسرائيلي وقف إجراءاته على الأرض".
- توضيح أن إدارة المفاوضات هي من صلاحيات منظمة التحرير الفلسطينية.
- العمل على الإسراع في إنهاء قضية الجندي الإسرائيلي الأسير "جلعاد شاليط" Gilad Shalit، في إطار صفقة مشرفة لتبادل الأسرى وعودة المبعدين.
- دعوة الدول الأجنبية إلى اتخاذ خطوات عملية لرفع الحصار، ودعوة الإدارة الأمريكية إلى إعادة النظر في مواقفها تجاه القضية الفلسطينية.
- وتضمن الخطاب بشأن الوضع الداخلي تعهداً بمعالجة ملف الانفلات الأمني، وتعهداً ثانياً بالعمل على "إعادة تشكيل مجلس الأمن القومي، باعتباره المرجعية للأجهزة الأمنية". إضافة إلى "وضع خطة أمنية شاملة لإنهاء جميع مظاهر الفوضى". وترشيد إنفاق الحكومة، ومحاربة الفساد.

وقد تضمنت التشكيلة الحكومية 25 وزيراً، وتمّ تعيين عزام الأحمد (فتح) نائباً لرئيس الوزراء، وزياد أبو عمرو (مستقل) وزيراً للخارجية، وهاني القواسمي (مستقل) وزيراً للداخلية، وسلام فياض (كتلة الطريق الثالث) وزيراً للمالية. وبذلك تكون حماس قد تخلت طوعاً، هي وحركة فتح، عن كل وزارات السيادة لصالح المستقلين والكتل البرلمانية.

أشاع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية جواً من الارتياح والتفاؤل والأمل بفكّ الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني، والانتهاء من مرحلة الانفلات الأمني، والتوجه نحو منطق وجوهر

اتفاق مكة، والذي يقوم على قاعدة الشراكة السياسية بين حركتي فتح وحماس (والفصائل والكتل الأخرى)، وكان من الواضح أن ذلك يشمل ثلاثة مجالات: الحكومة ووزاراتها والهيئات المرتبطة بها، والأجهزة الأمنية، ومنظمة التحرير الفلسطينية. ولكن تبيّن سريعاً أن هناك فهماً آخر مناقضاً لمعنى المشاركة، يسود في أوساط الرئاسة الفلسطينية والإطار المتنفذ في حركة فتح، يعتبر أن المشاركة تقتصر فقط على الحكومة ووزاراتها، وأن المشاركة لا تشمل أجهزة الأمن ولا منظمة التحرير الفلسطينية، وأن هذين البندين هما من اختصاص الرئاسة الفلسطينية، وشكل هذا التناقض في الفهم، لمعنى ومضمون المشاركة السياسية، مدخلاً لإضعاف الحكومة الجديدة، وبخاصة في إطار وزارة الداخلية التي احتلت حيزاً كبيراً من الجدل قبل الاتفاق حول من يتسلم أمرها (الوزير المستقل هاني القواسمي). وكان أن واجهت الحكومة أول أزمة بسبب الخلاف حول صلاحيات وزارة الداخلية، وأي الأجهزة الأمنية تتبع لها، وأي الأجهزة تتبع للرئاسة. كما نشأ خلاف ثانٍ حول مدى انضباط الأجهزة الأمنية، وقبولها أو رفضها لتنفيذ أوامر وزير الداخلية. أما على صعيد منظمة التحرير الفلسطينية، فلم يحدث أي اجتماع للبحث في تفعيل مؤسساتها أو من أجل إعادة بنائها.

ثالثاً: تصاعد الأزمة الأمنية

تسبب تعيين الرئيس أبو مازن لمحمد دحلان في منصب أمني رفيع في تعقيد الوضع الفلسطيني الداخلي. وقد بدأت الأزمة فعلياً قبل انتهاء إسماعيل هنية من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وذلك حين بادر الرئيس محمود عباس في أثناء مشاورات تشكيل الحكومة، إلى إصدار مرسوم يوم 2007/3/2 بتعيين محمد دحلان "مستشاراً لدى رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية لشؤون الأمن القومي"، إضافة إلى تعيينه "أميناً لسر مجلس الأمن القومي". لم يعلن هذا القرار في حينه رسمياً، وما أعلن عنه إعلامياً هو تعيين محمد دحلان مستشاراً فقط.

لقد أعطى هذا التفويض لدحلان سيطرة كاملة على الأجهزة الأمنية، وهو مخالف للقانون الأساسي المعدل، الذي يمنع الجمع بين عضوية المجلس التشريعي وتولي مسؤوليات في السلطة التنفيذية. وترافق هذا التعيين مع قرار آخر أقدم فيه الرئيس عباس، باعتباره رئيساً لحركة فتح، على تعيين لجان تنظيمية، واحدة في الضفة الغربية وثانية في قطاع غزة، اختير أعضاؤهما جميعاً من العناصر الموالية لمحمد دحلان وأصبح دحلان بذلك مسيطراً على الوضع الأمني في السلطة وعلى الوضع التنظيمي في حركة فتح. وجاء في مرسوم تعيين دحلان (المادة الثالثة)، أنه يحقّ له أن يشارك في اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لكي يعرض ويناقش القضايا التابعة له[37]. وهذه مخالفة تنظيمية أساسية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، إذ أن

حضور اجتماعات اللجنة التنفيذية يقتصر على أعضائها المنتخبين فقط من قِبَل المجلس الوطني الفلسطيني. وتقف في خلفية هذا التعيين الرغبة في حصر الشراكة السياسية التي بلورها اتفاق مكة، في إطار الحكومة برئاسة هنية فقط، وحجبها عن الأجهزة الأمنية، وجعلها تابعة للرئاسة كلياً. وسيكون لذلك تأثير مباشر على منصب وصلاحيات وزير الداخلية، وسيزرع أول مشكلة نوعية في إطار عمل حكومة الوحدة الوطنية. وقد أثار تعيين دحلان معارضة حادة داخل الحكومة، وداخل حركة فتح، وداخل حركة حماس.

أعلن الرئيس عباس في ظل هذه الأزمة تشكيل مجلس الأمن القومي برئاسته في 2007/4/15، بحيث يكون رئيس الوزراء إسماعيل هنية نائباً للرئيس، ويكون محمد دحلان عضواً فيه مع وزير الداخلية هاني القواسمي. وهنا أعلن غازي حمد المتحدث باسم الحكومة أن الخلاف ما يزال قائماً حول تعيين محمد دحلان في عضوية المجلس باعتباره ممثلاً للأمن فيما هو عضو في المجلس التشريعي.

وعلى صعيد آخر نشرت جريدة هآرتس Haaretz تفاصيل عن خطة أمنية بلورها الجنرال دايتون المنسق الأمني الأمريكي مع السلطة الفلسطينية، وتهدف الخطة إلى تعزيز قوة الحرس الرئاسي الفلسطيني الخاضع لإمرة الرئيس عباس، وإقامة مكتب جديد لمستشار رئيس السلطة للأمن القومي محمد دحلان[38]. وهنا أعلن يحيى موسى نائب رئيس كتلة حماس البرلمانية (كتلة التغيير والإصلاح)، معارضة حادة لخطة دايتون، وقال "إنها تمثل طعنة في صدر اتفاق مكة"[39]. ومن جهته أعلن الدكتور محمود الزهار أن حركة حماس ترفض تعيين محمد دحلان كمستشار أو عضو في مجلس الأمن القومي، وقال إن هناك من "يريدون المحافظة على وحدات مسلحة خاصة بهم، لهذا الشخص أو ذاك"[40].

وتفاعلت الأزمة أيضاً داخل حركة فتح، إذ عقدت كوادر الحركة المدنية والعسكرية مؤتمراً في غزة في 2007/4/10، حيث ترأسه أحمد حلس، ووجه المشاركون في كلماتهم انتقادات حادة لـ"قادة في فتح استولوا على الحركة من أجل مصالحهم الخاصة"، وطالبوا "بالعودة إلى فكر ومبادئ الحركة التي نصّ عليها النظام الداخلي واللوائح التنظيمية"[41]، في إشارة إلى رفض تعيين اللجان التنظيمية الجديدة داخل الحركة. وقال أحمد حلس في مقابلة صحفية لجريدة الحياة "نثق في الأخ أبو مازن، ونأمل منه في أن ينحاز إلى الحركة ومصالحها، وليس لمصالح شخصيات بعينها لا تعمل إلا وفق أجندات خاصة بها"[42].

في أثناء هذا الجدل، كان وزير الداخلية هاني القواسمي قد وضع خطة أمنية أقرتها الحكومة في 2007/4/14، ووضع لها ثلاثة أهداف: نشر قوات الأمن والشرطة، والتصدي لأعمال القتال الداخلي، وضبط حمل السلاح. وقال مصطفى البرغوثي، وزير الإعلام، بأنه تمّ إقرار الخطة "بتوافق وطني شامل". وقال سيتمّ "تعيين مراقب عام للأجهزة الأمنية في وزارة الداخلية".

وأضاف سيكون هناك تركيز خاص على "إنهاء الصفة الحزبية للأجهزة الأمنية"[43]. وقال وزير الداخلية إن "قوى الأمن الداخلي هي من ستنفذ الخطة، وبسبب حالة الفوضى سنستعين بقوات الأمن الوطني وقوات أخرى موجودة على الساحة كالقوة التنفيذية"[44]. وقال وزير الداخلية في وقت لاحق بأنه "ستتمّ إعادة صياغة وهيكلة الأجهزة الأمنية على أساس مهني، وليس على أسس حزبية"[45].

ولكن ما هي إلا أيام حتى كانت هذه الخطة الأمنية الطموحة تواجه عقبات تمنع تنفيذها، ووصلت إلى حدٍّ دفع وزير الداخلية إلى تقديم استقالته، ولكن هنية لم يقبلها وأجّل البتّ بها إلى حين لقائه مع الرئيس عباس. أما أسباب الاستقالة كما أعلنها هاني القواسمي نفسه، فكانت كما يلي:

1. معوقات وعراقيل يضعها العميد رشيد أبو شباك، المدير العام للأمن الداخلي والمقرب من محمد دحلان، يستلب من خلالها صلاحيات وزير الداخلية. إن أبو شباك يهيمن على الأجهزة الثلاثة التابعة له (الأمن الوقائي والشرطة والدفاع المدني)، ويمنع وزير الداخلية من الاتصال بقادة هذه الأجهزة، ويحتكر لنفسه هذه المهمة[46].

2. إن الرئاسة الفلسطينية سلبت وزير الداخلية صلاحياته المالية والإدارية، ومنحتها إلى مدير الأمن العام رشيد أبو شباك. وقال وزير الداخلية إنه لا يملك أي صلاحيات إلا من خلال أبو شباك، وهو لا يملك حق استدعاء أي شرطي أو ضابط لمقابلته إلا من خلاله أيضاً[47].

وعند حديث الاستقالة هذا، تمّ عقد اجتماع في القاهرة بين الرئيس عباس وخالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في 2007/4/28، من أجل تثبيت اتفاق مكة ودعم حكومة الوحدة الوطنية، وجرى الحديث بالتفصيل عن المشكلات الأمنية، وعن الدور المعرقل للعميد أبو شباك، وتكفل الرئيس عباس بحلّ هذه المسألة، وهو ما سيكون موضوع بحث في غزة مع رئيس الحكومة إسماعيل هنية.

ومن جهته قال العميد أبو شباك في تصريحات لجريدة البيان في 2007/4/29، في ختام زيارة إلى الدوحة إنه لا يشعر أن ثمة أزمة بينه وبين القواسمي. لكن أبو شباك أقر بإمكانية "أن يتبلور فهم خاطئ لمسألة الصلاحيات"، لافتاً النظر إلى أنه لا "يتعدى على صلاحيات أحد بممارسته لصلاحياته وفقاً القانون"[48]. وبهذا الأخذ والردّ أصبحت قضية وزارة الداخلية، وقضية العميد أبو شباك، وأجهزته المستقلة بأوامرها وعملها عن وزير الداخلية، القضية المركزية التي ستقرر نجاح أو فشل حكومة الوحدة الوطنية، والتي ستقرر نجاح أو فشل اتفاق مكة، بينما كان موضوع الحصار الاقتصادي والمالي يطبق على عنق الوضع كله.

اجتمع عباس وهنية ليبحثا في صلاحيات وزير الداخلية، بينما كان الفلتان الأمني يتواصل، وبينما كان هنية يحذر في خطبة الجمعة في 2007/5/4 "الزعران من الاستمرار في ممارساتهم التي

تنال من أمن المواطن"[49]، وبينما كان يوسف عيسى مدير عام جهاز الأمن الوقائي ينتقد الحملات الإعلامية التي تتهم جهازه بمسؤوليته عن الفلتان الأمني. فقد عقد عباس وهنية أكثر من لقاء، وبحضور وزير الداخلية حيناً، ووفود من فتح وحماس حيناً آخر. كان البحث كله يتركز حول صلاحيات الوزير، وحول تبعية مدير الأمن له، وحول عدم قانونية تعيين محمد دحلان في مجلس الأمن القومي، وحول إمكان تطبيق الخطة الأمنية في هذه الظروف. وكانت الحصيلة أن الرئيس عباس لم يحسم أمره في هذه المسألة، وكان أقصى ما وصل إليه هو القول لوزير الداخلية "نحن جئنا لننجحك وليس لنفشلك"[50]، مع وعد من الرئيس بأنه "سيضغط على أبو شباك كي يتعهد بالتعاون الكامل مع القواسمي"[51]. وبقي عباس متمسكاً بعضوية دحلان في مجلس الأمن القومي، وبقيت استقالة وزير الداخلية معلقة بانتظار تنفيذ الوعود.

وبديهي أن الخلاف السياسي الأساسي راح يعبّر عن نفسه في الصراع حول الصلاحيات، والدخول في تفاصيل تبدو في ظاهرها بأنها المشكلة، في حين أنها كانت تعبيراً عن المشكلة الأساسية التي يراد إخفاؤها. وما إن غادر الرئيس عباس غزة، حتى وقعت اشتباكات حادة سقط جراءها قتلى وجرحى، وجرت أيضاً عمليات خطف، وبينما اتهمت حركة فتح حركة حماس بالمسؤولية عن التوتير وعن القتل، أصدرت حركة حماس بياناً رفضت فيه الاتهامات وقالت "إننا نشير بأصابع الاتهام لفئة خارجة عن الصف الوطني... تريد عودة الأمور إلى ما كانت عليه من الاقتتال لتنفيذ أجندة غير وطنية"[52]. وتواصلت الاشتباكات في اليوم التالي بحدة أكبر، وأصاب الشلل شبه التام قطاع غزة، واجتمعت الحكومة لبحث الوضع، وبادر وزير الداخلية إلى التأكيد على استقالته المقدمة سابقاً، فقبلتها الحكومة واتخذت قراراً بأن يتولى إسماعيل هنية وزارة الداخلية بالوكالة في 2007/5/14. وهنا ارتفعت وتيرة بيانات الاتهام المتبادلة، وعاد الوفد المصري الأمني برئاسة اللواء برهان حماد إلى بذل مساعيه لضبط الوضع الأمني بالتفاهم بين حركتي حماس وفتح، بينما المسلحون منتشرون في الشوارع وجهاً لوجه. وتصاعدت حدة الاتهامات إلى حدّ القول بأن الرئيس عباس ألغى زيارة مقررة إلى غزة بعد اكتشاف محاولة لاغتياله[53]، وردت حماس بأنها تعرف جيداً العناصر القذرة التي تسرب هكذا فبركات إعلامية إلى مكتب وكالة الصحافة الفرنسية[54]. وتواصل الوضع على هذه الصورة أياماً عدة، كانت فيها قوات أمن الرئاسة تتمركز في الشوارع الرئيسية. إلا أن أحمد حلّس المسؤول البارز في حركة فتح في قطاع غزة أدلى بتصريح مميز أقام فيه فصلاً بين حركة فتح ونشاط الأجهزة الأمنية، وقال "إن حركة فتح لم تتخذ قراراً تنظيمياً بمواجهة حركة حماس، وأنها سترفع الغطاء التنظيمي عن أي شخص يقوم بعمليات قتل ضدّ أبناء الشعب الفلسطيني، وأن الشعب يعرف بالضبط من يقتل أبناءه"[55]. ولكن وضع المواجهة كان هو السائد في الشارع. وقد قام الرئيس عباس بزيارة ثانية إلى غزة في 2007/5/22، وذكر أحمد حلّس أن زيارة

عباس أعطت "ضمانات للجميع بعدم وجود مخطط لتفجير الأوضاع"[56]، بينما كانت الأوضاع تتفجر كل يوم.

وتدخلت مصر مجدداً، وبدأت محادثات في القاهرة بين مسؤولين أمنيين مصريين ووفود من الفصائل الفدائية. وتمّ في هذه اللقاءات تبادل اقتراحات عديدة لوقف المواجهات، ولكن المواجهة على الأرض كانت أقوى من الحوار، وكانت هذه المواجهات تتراجع أحياناً وتتصاعد مرة أخرى، إلا أنها تحولت في الأول من الشهر السادس إلى ما يشبه قتال الخطط المدروسة، فتمّ توسيع القتال ليشمل مدينة رفح، وتمّ استهداف مسؤولين ميدانيين أساسيين في حركة حماس (أحمد أبو حرب مسؤول وحدة المدفعية في كتائب القسام)، وتمّ إطلاق النار على مكتب رئيس الوزراء إسماعيل هنية في 2007/6/11، مما أدى إلى فضّ اجتماع منعقد للحكومة، ووصلت آثار الاشتباكات إلى المساجد والمستشفيات، ولم يخلُ الأمر من اتفاقات هدنة ما تلبث أن تتلاشى بعد ساعات من إبرامها، وتترافق مع بيانات اتهام متبادلة. وشيئاً فشيئاً بدأت بيانات الاتهام تنتقل من التعميم إلى التحديد. وهكذا قال مشير المصري أمين سرّ كتلة حماس البرلمانية إن الأحداث تتمّ على أيدي حرس الرئيس عباس وأجهزة الأمن الموالية له، و"الانقلابيين في حركة فتح"، وإن ما يعرف بالمنتدى "تحول إلى مقرّ للقتل والخطف والتعذيب". وقال ماهر المقداد الناطق باسم فتح في قطاع غزة إن "هناك قراراً داخل حماس باستمرار التصعيد"[57]. ومن اللافت للنظر أن هذا التصعيد قد جرى في ظروف دعت فيها مصر الفصائل الفلسطينية كافة بما فيها حماس وفتح للحوار في القاهرة؛ بهدف الوصول إلى اتفاق فلسطيني شامل. وقد وافق الجميع على الحوار وعقد اجتماع في القاهرة. ولكنه لم يَحُل دون التصعيد الكلامي والدموي على الأرض في قطاع غزة.

كان من الطبيعي بعد ذلك أن يترافق التصعيد الأمني مع تصعيد في الاتهام السياسي؛ فأصدرت الرئاسة الفلسطينية بياناً اتهمت فيه قيادات حماس بأنها تخطط للسيطرة على السلطة. وأصدرت اللجنة المركزية لحركة فتح بياناً ثانياً اتهمت فيه "الجناح المتطرف والمرتبط" في قيادة حماس بالعمل "للقضاء على السلطة الوطنية الشرعية"، وأعلنت مركزية فتح أنها "لن تتراجع عن حماية سلطتنا الوطنية ومشروعنا الوطني"، وهدد أحمد عبد الرحمن المتحدث الرسمي باسم فتح أن "اللجنة المركزية ستعقد اجتماعاً طارئاً لاتخاذ قرار نهائي بصدد الاستمرار في الحكومة وفي المجلس التشريعي"، وأعلنت قوات الأمن الوطني "أنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام محاولات الانقلاب على الشرعية الفلسطينية". وردّت حركة حماس على هذا التصعيد الإعلامي والسياسي بلهجة مماثلة، وقال أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالنيابة إن "مؤامرة تحاك بداخل مقرّ رئاسة السلطة"، وبعث بحر رسالة إلى الرئيس عباس حذره فيها من "العبث الذي يجري على أيدي عناصره"[58].

جانب من الحريق والدمار الذي أصاب الجامعة الإسلامية بغزة نتيجة هجوم عناصر محسوبة على فتح في 2007/2/3؛ ضمن مسلسل الفلتان الأمني الذي أصاب قطاع غزة قبيل اتفاق مكة. (رويترز)

العاهل السعودي الملك عبد الله مع ممثلي فتح وحماس وقد بدت عليهم معالم السعادة بعد توقيع اتفاق مكة في 2007/2/8. (رويترز)

الرئيس عباس يسلم هنية رسالة تكليفه برئاسة الوزراء لحكومة الوحدة الوطنية، في غزة، في 2007/2/15. (رويترز)

وزير الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية هاني القواسمي يعلن استقالته في مؤتمر صحفي في غزة في 2007/5/14، بسبب الصعوبات العملية داخل وزارته، والتي حالت دون قدرته على العمل، حسبما ذكر. (رويترز)

مقاتلو حماس يجلسون في داخل مكتب الرئيس عباس، عقب سيطرتهم على قطاع غزة، في 2007/6/15. (رويترز)

أحد مقاتلي حماس يأخذ وضعه داخل جهاز الفحص بالأشعة، في قاعة الجمارك، في معبر رفح الحدودي مع مصر، إثر سيطرة حماس على قطاع غزة في 2007/6/15. (رويترز)

حكومة الطوارئ برئاسة سلام فياض تؤدي اليمين، في رام الله، في 2007/6/17، إثر إقالة الرئيس عباس لحكومة الوحدة الوطنية. (رويترز)

حشد كبير لحركة فتح في غزة في 2007/11/12، بمناسبة الذكرى الثالثة لوفاة ياسر عرفات. وهو يظهر الحضور الشعبي الكبير لفتح، في ظل سيطرة حماس على القطاع. (رويترز)

حشد كبير لحركة حماس في غزة في 2007/12/15، احتفالاً بالذكرى العشرين على تأسيسها؛ وهو يظهر ما تتمتع به من شعبية كبيرة في القطاع بالرغم من الحصار الخانق، ومحاولات إسقاط حكومتها. (رويترز)

رابعاً: سيطرة حماس على القطاع

برزت ثلاثة مؤشرات تدل على أن حكومة الوحدة الوطنية لن تُعمِّر طويلاً.

وتمثل المؤشر الأول في وجود خطط وضغوط أمريكية – إسرائيلية تستهدف إسقاط حكومة الوحدة الوطنية، وفي وجود طرف فلسطيني محسوب على فتح مستعد للتجاوب مع المخططات الأمريكية. فقد تتالى ظهور أخبار تؤكِّد استمرار خطط دايتون التي استهدفت تسليح قوات حرس الرئاسة الفلسطينية وتدريبها، بهدف إعدادهم لمواجهات محتملة مع حماس في قطاع غزة[59]. وكان يجري الحديث عن تجهيز 15 ألف فرد من رجال الأمن يتبعون عباس ويدينون بالولاء لمحمد دحلان، بحيث تتمكن من تحقيق النتيجة المرجوة في "ردع حماس"، وتعطي عباس القدرة على اتخاذ القرارات السياسية والاستراتيجية المطلوبة مثل حل الحكومة التي تقودها حماس، وإنشاء حكومة طوارئ[60].

وتحدثت في نيسان/ أبريل 2007 تقارير عن مقترحات قدمتها الإدارة الأمريكية للرئاسة الفلسطينية، ضمن خطة سميت "خطة عمل الرئاسة الفلسطينية لسنة 2007"، تهدف لتقوية فتح، والإعداد للحسم العسكري مع حماس وإسقاطها، وتوفير ما يلزم لتمكين الرئاسة الفلسطينية من السيطرة على الأجهزة الأمنية. وحددت الخطة ثلاثة أشهر إلى تسعة أشهر كحدٍّ أقصى لتحقيق أهدافها[61]. وأشارت تقارير أخرى إلى أن دايتون أكدَّ في جلسة استماع في لجنة الشرق الأوسط بالكونجرس الأمريكي في أواخر أيار/ مايو 2007 بأن "الأوضاع ستنفجر قريباً وبلا رحمة في قطاع غزة"[62]. كما أكد الموفد الخاص للأمم المتحدة ألفارو دي سوتو Alvaro de Soto في تقرير نهاية خدمته أنه منذ تشكيل حكومة حماس وحتى التوصل إلى اتفاق مكة بعد عام، دفعت الولايات المتحدة بوضوح إلى مواجهة بين فتح وحماس. وقال دي سوتو إن المستشارين المقربين من عباس "كشفوا لنا على نحو خاص أنهم صاغوا مبادرة لحل حكومة حماس"[63].

تمثل المؤشر الثاني في عدم إبداء الرئاسة الفلسطينية والتيار الأمني المتنفذ في فتح تعاوناً حقيقياً في مجال ضبط الأجهزة الأمنية وتنظيمها. وكان تعيين محمد دحلان مستشاراً للأمن القومي مؤشراً تصعيدياً في رأي حماس والكثير من المراقبين. غير أن أبرز المظاهر كان في إفشال وتعطيل عمل وزير الداخلية في وزارة الوحدة الوطنية هاني القواسمي، واضطراره للاستقالة.

أما المؤشر الثالث فتمثل في مجموعة الإجراءات الميدانية التي قام بها التيار المتنفذ في فتح على الأرض، والتي تتوافق بشكل كبير مع ما تسرَّب من خطط أمريكية. وتمثل ذلك في توسيع حرس الرئاسة وتدريبه وتجهيزه، وإدخال 500 عنصر من عناصر الأمن الفلسطيني الموالين للرئيس عباس والمدربين في مصر، وعمل الحواجز الأمنية، وكثرة عمليات الخطف والاغتيال المنسوبة للعناصر الموالية للرئيس عباس ودحلان، خصوصاً في منتصف أيار/ مايو 2007؛ حيث تحدثت مصادر من حماس عن اغتيال 22 من عناصرها في أسبوع واحد على يد الأجهزة الأمنية[64]. وتحدثت

الأنباء عن استهداف مواطنين لمجرد أنهم ملتحون أو مقربون من حماس. وكان اغتيال الأجهزة الأمنية الميداني لصحفيين يعملان في جريدة فلسطين في 2007/5/13 نموذجاً لعملية تصعيد وتوتير أمني متعمد[65]. أما قتل حسام أبو قينص ثم رميه من أحد الأبراج فكان نموذجاً مأساوياً، لشاب فتحاوي، اغتالته العناصر الأمنية لمجرد أنه ملتحي، وهو ما أكده فيما بعد توفيق أبو خوصة أحد قيادات فتح في القطاع، وأحد المتحدثين باسمها[66].

خاضت حماس ما أسمته بمعركة الحسم مع "التيار الانقلابي العميل في فتح"، وفي الفترة 11-2007/6/14 تمكنت من السيطرة على قطاع غزة. وذكر أنه سقط في عملية الحسم ما مجموعه 116 قتيلاً و550 جريحاً[67]. أما إحصاءات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فتشير إلى أنه قد سقط جراء أحداث الحسم العسكري 161 قتيلاً خلال الفترة 7-2007/6/16، ومن بين هؤلاء 43 مدنياً، و91 شخصاً من عناصر حركة فتح والأجهزة الأمنية التابعة لها، و27 شخصاً من حركة حماس وكتائب القسام والقوة التنفيذية[68].

وقد دافعت حماس عما قامت به بأنه كان اضطراراً وليس اختيارياً، وأنها لم تستهدف إلاّ فئة معينة محسوبة على فتح؛ وأنها لم تقصد في البداية السيطرة على القطاع، ولكن الأمور "تدحرجت" إلى أن وصلت إلى ذلك الحدّ؛ وأنها لم تكن تخطط للسيطرة على المربع الأمني ومقر الرئاسة، ولكن قيام الأجهزة الأمنية بإخلائها، وتعرضها للنهب والسرقة من قبل الناس، اضطرها للقيام بهذه الخطوة. وجاء في التوضيحات أن السيطرة على مواقع الأجهزة الأمنية جاءت من أجل قطع الطريق على ما وصفتها بـ"الفئة المتصهينة التي تتستر ببعض الأجهزة". وقال البيان "إن قائد التيار الخياني المتصهين اعتبر الشراكة منقصة، واعتزم إفشالنا وسلك كل طريق لذلك، ونحن نصبر ونطالب الإخوة في فتح بلجم هذه الفئة الباغية، لكن من دون جدوى، حتى استطاعت هذه الفئة أن تسيطر على مراكز القوة في الحركة، وتسخرها لخدمة أهدافها الصهيونية". وقالت حماس في بيانها إنها "لا تعادي أياً من هذه الأجهزة [الأمنية]، ولكن تستهدف الفئة التي تندس بين صفوفهم فقط"[69]. وتحدث سامي أبو زهري الناطق باسم حماس فقال "كنا مضطرين لهذه الخطوة بعد أن فشلت كل الوساطات لوقف الجرائم... والطريق ليس مسدوداً، وإذا كانت هناك جدية حقيقية من طرف الرئيس محمود عباس لوقف هذه الأحداث فنحن جاهزون"[70].

لم تخلُ عملية الحسم أو ما عرف بالانقلاب من ممارسات سلبية أساءت إلى صورة حماس؛ فقد نقلت وسائل الإعلام والشبكات الإخبارية عملية إعدام سميح المدهون بصورة فجَّة ومسيئة. كما نقلت صور إجبار ضباط الأمن الفلسطيني على الخروج بصدور عارية، وصور رفع علم حماس على بعض المقرات، وصورة دوس أحدهم على صورة الرئيس ياسر عرفات. وغير ذلك

من النماذج التي قامت الوسائل الإعلامية المحسوبة على حماس بنشرها، وهو ما خدم خصومها بشكل كبير، وقدَّم لهم أدوات استخدموها بشكل فاعل للتحريض ضدّ حماس. وقد اعترف العديد من قيادات حماس بوجود هذه الممارسات الخاطئة، وأعلنوا رفضهم لها، غير أنهم قدموها في سياق التحريض الهائل المتبادل بين فتح وحماس.

رفضت حماس أن تسمي ما قامت به انقلاباً؛ لأن الذي اتخذ القرار هو رئيس الوزراء، وهو نفسه يتولى منصب وزير الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية، وهو مدعوم من مجلس تشريعي منتخب يمثل غالبية الأعضاء. كما أن حماس ظلت على اعترافها بالرئيس عباس وشرعيته، ودعته إلى التفاهم والحوار دون شروط مسبقة. وبغضِّ النظر عن تعريف ما قامت به حماس إن كان "حسماً" أو "انقلاباً"، فإن نتائجه كانت كبيرة على الساحة الفلسطينية، وكان من أبرزها:

1. لأول مرة يحدث إلى جانب الشرخ السياسي انقسام جغرافي، فيجد أبناء قطاع غزة أنفسهم تحت سيطرة حماس وحكومتها المُقالة؛ بينما تجد الضفة الغربية نفسها تحت سيطرة فتح والرئاسة الفلسطينية وحكومة الطوارئ.

2. تظهر الأحداث التي انتهت بالحسم مدى قوة تأثير العوامل الخارجية في العمل الوطني الفلسطيني، وأن الولايات المتحدة وإن لم تنجح في القضاء على حماس، إلا أنها نجحت في شقّ الصف الوطني وإضعافه، وفي إشعال الصراع الدامي بين قُطبي الحركة الوطنية الفلسطينية.

3. أضرت الأحداث بشكل كبير بصورة المشروع الوطني الفلسطيني، وبصورة برنامجها المقاوم، وأحدثت حالة من الاستياء والنفور والإحباط في أوساط الجماهير العربية والإسلامية، وفي الأوساط العالمية الداعمة للحقّ الفلسطيني.

4. تعاملت الرئاسة الفلسطينية مع سيطرة حماس على القطاع كفرصة لإسقاط حكومة الوحدة الوطنية وإنشاء حكومة طوارئ موالية (حتى وإن كان ذلك مخالفاً للقانون الأساسي) في الضفة الغربية. واستفادت من تغييب دور المجلس التشريعي، الذي تسيطر عليه حماس، بسبب الاعتقال الإسرائيلي لأكثر من 40 من نوابها، في إصدار مراسيم رئاسية تأخذ قوة القانون. وقد مضت المراسيم والإجراءات الرئاسية وحكومة الطوارئ بعيداً في التضييق على حماس والاعتداء على عناصرها في الضفة الغربية وإغلاق مؤسساتها، ومحاولة تفكيك بنيتها التنظيمية والعسكرية. في الوقت الذي طورت الرئاسة والحكومة في الضفة من تنسيقها الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي. وقد أفادت مصادر حماس في الضفة أن حماس

تعرضت لـ 1,007 اعتداءات في الفترة 2007/8/31-6/11 من عناصر الأجهزة الأمنية ومن عناصر فتح، وقد شملت 639 عملية اعتقال واختطاف، و36 عملية إطلاق نار، و175 اعتداء على مؤسسات وجمعيات، بما في ذلك دور قرآن، وجمعيات خيرية، ومؤسسات إعلامية ومكاتب صحفية، ومدارس ورياض أطفال، كما حدث 156 اعتداء على ممتلكات خاصة بأبناء حماس ومناصريها[71].

وفي المقابل، أحكمت حماس وحكومتها المقالة السيطرة على قطاع غزة، وتعاملت بشدة مع أنصار فتح، الذين كانت ترى في ممارسات عدد منهم تهديداً للأمن والاستقرار في القطاع. غير أنه لم تتوفر إحصائيات محددة عن حجم التجاوزات القانونية في القطاع. وإن كان كلٌّ من السلطتين في الضفة والقطاع قد تعرضتا لنقد مؤسسات حقوق الإنسان.

5. أثارت عملية الحسم شكوك ومخاوف عدد من القوى الفلسطينية تجاه حماس، ومدى مصداقيتها وجديتها في احترام الخيار الديموقراطي، والتداول السلمي للسلطة. وأثار لجوؤها "للعنف" موجة من الحملات التحريضية والإعلامية التي تَسِم حماس "بالتطرف" و"الإرهاب" و"الظلامية"، وتربط ما بينها وبين القاعدة... وغير ذلك. وقد انعكست هذه الصورة سلباً في بلدان العالم العربي وخصوصاً في مصر المجاورة للقطاع، والتي يواجه نظامها صعوبات في التعامل مع الإخوان المسلمين، حيث تعدُّ حماس جزءاً منهم. وقد احتاجت حماس لأشهر طويلة من الاتصالات والتوضيحات، للتخفيف من وقع الصورة التي لازمتها إثر عملية الحسم.

6. وجدت الرئاسة الفلسطينية نفسها طليقة في غياب الشراكة مع حماس، وفي غياب المجلس التشريعي، فمضت بشكل حثيث في مشروع التسوية وفي المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، وبوجود الرعاية والدعم الأمريكي والغربي والعربي. غير أن المفاوض الفلسطيني وجد نفسه في أضعف حالاته. فهو لا يملك إلا سيطرة منقوصة على الضفة، والجبهة الداخلية الفلسطينية ممزقة، وهو ليس في حالة تمكنه من اتخاذ أية خطوات جادة لإعادة بناء منظمة التحرير أو الحوار مع حماس. ووجد أنه إذا كان لا يستطيع بناء الوحدة الوطنية من دون الشراكة مع حماس، فإنه لا يستطيع في الوقت نفسه السير في مشروع التسوية أو بناء علاقات مع أمريكا و"إسرائيل" إلا إذا فضَّ هذه الشراكة. وتستفيد "إسرائيل" من هذا الوضع في ابتزاز رئاسة السلطة لتحقيق المزيد من التنازلات، غير أنها في الوقت نفسه غير مطمئنة إلى قدرة عباس على تنفيذ الاتفاقيات، وبالتالي فإنها مترددة في إعطائه ما يترتب عليها من التزامات.

7. عانى قطاع غزة من حصار خانق ومتواصل، ومن اعتداءات إسرائيلية متواصلة، وأسهم للأسف بعض عناصر السلطة في التحريض على حماس، بهدف إسقاط حكومتها وإفشال تجربتها، وكان من نماذج ذلك اتهامها بإيواء تنظيم القاعدة، أو بتحصيل فواتير الكهرباء لمصلحتها... وغير ذلك. وعلى الرغم من المعاناة الهائلة لسكان القطاع، إلا أن حماس تمكنت من الاحتفاظ بسيطرتها على القطاع. وكان من اللافت للنظر أن الضغوط والحملات الإسرائيلية قد ارتدت عكسياً في نهاية المطاف، فعادت شعبية حماس للتحسن والارتفاع.

8. أدت عملية الحسم إلى خفوت ظاهرة الفلتان الأمني في قطاع غزة، وإلى تراجع حدة الصدامات الفصائلية والعائلية. وهو ما يشير إلى أن حماس نجحت نسبياً في إضعاف هذه الظاهرة والسيطرة عليها؛ كما أن ذلك يرجح مقولة حماس حول المسؤولية الكبيرة لتيار أمني محدد، محسوب على فتح، عن ظاهرة الفلتان الأمني. وحسب إحصائيات مركز الميزان لحقوق الإنسان، فإن عدد قتلى ظاهرة الفلتان الأمني في الأشهر الستة الأولى من سنة 2007 قد بلغ 422 قتيلاً و1,946 جريحاً، أما الشهور الستة الأخيرة من سنة 2007، والتي تلت سيطرة حماس على القطاع، فإن عدد ضحايا الفلتان الأمني بلغ نحو 60 قتيلاً و425 جريحاً[72]. أما الشهور الثلاثة الأولى من سنة 2008 فقدِّر عدد الضحايا بنحو 13 قتيلاً و25 جريحاً.

ومن الجدير بالذكر أن الفلتان الأمني لم يكن مقتصراً على الصراع بين فتح وحماس (وإن كان ذلك من أسوأ مظاهره)، وإنما شمل الصراعات العائلية وأعمال "بلطجة" مختلفة، وقيام عدد من المواطنين بتنفيذ ما يظنونه "عدلاً" بأيديهم بسبب غياب هيبة السلطة. نحن لا نملك إحصائيات محددة لقتلى فتح وحماس في سنة 2007 نتيجة الصدامات بينهما. غير أن حماس ذكرت أنها خسرت 69 قتيلاً و74 جريحاً من عناصرها في الفترة منذ توقيع اتفاق مكة في 2007/2/7 وحتى الحسم العسكري في 2007/6/14، كما ذكرت أنها تعرضت لـ 120 حالة خطف، و102 حالة اعتداء على المؤسسات و97 حادث إطلاق نار[73]. أما حركة فتح فتشير بعض التقديرات التي لم تتأكد صحتها من أنها خسرت 138 قتيلاً و299 جريحاً طوال سنة 2007. كما تجدر الإشارة إلى وقوع الكثير من المواطنين الأبرياء نتيجة الفلتان الأمني. وعلى الرغم من الحالة الصعبة التي يعيشها القطاع، فإن الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2008 لم تشهد سقوط قتلى في صراعات بين فتح وحماس، وبدا أن الوضع تحت السيطرة. انظر جدول 1/1 حول الفلتان الأمني في الأشهر الستة الأولى من سنة 2007، وكذلك انظر جدول 1/2 حول ضحايا الفلتان الأمني في الفترة 2002-2007.

جدول 1/1: بعض إحصاءات حالات وحوادث الفلتان الأمني في قطاع غزة[74]

سنة 2007	عدد الجرحى		عدد القتلى	
	الجرحى	الأطفال	القتلى	الأطفال
كانون الثاني/ يناير	325	24	75	6
شباط/ فبراير	408	32	52	4
آذار/ مارس	204	30	21	3
نيسان/ أبريل	141	21	22	2
أيار/ مايو	212	34	64	4
حزيران/ يونيو	656	72	188	9
المجموع	**1,946**	**213**	**422**	**28**

بعض إحصاءات حالات وحوادث الفلتان الأمني في قطاع غزة

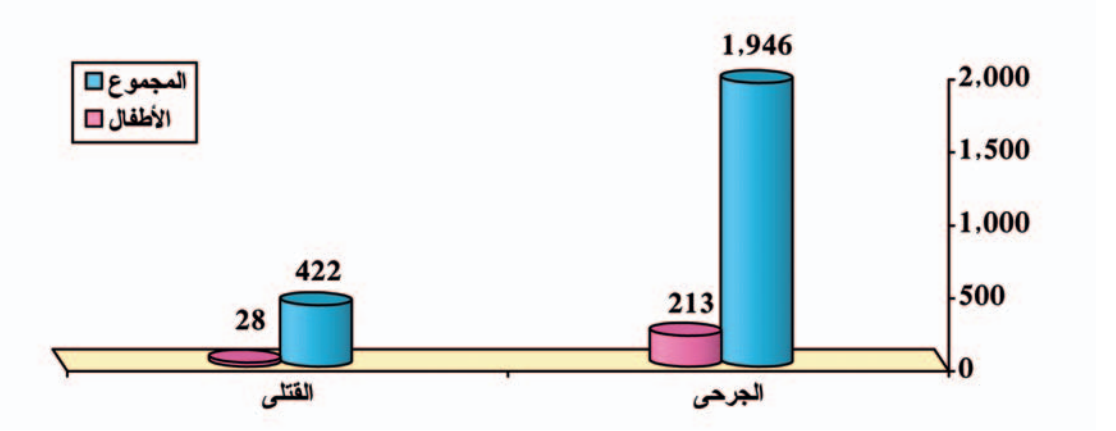

جدول 1/2: ضحايا الفلتان الأمني 2002-2007[75]

السنة	الجرحى	القتلى
2002	2	2
2003	111	18
2004	178	57
2005	895	101
2006	1,239	260
2007	2,371	482
المجموع	**4,796**	**920**

ضحايا الفلتان الأمني 2002-2007

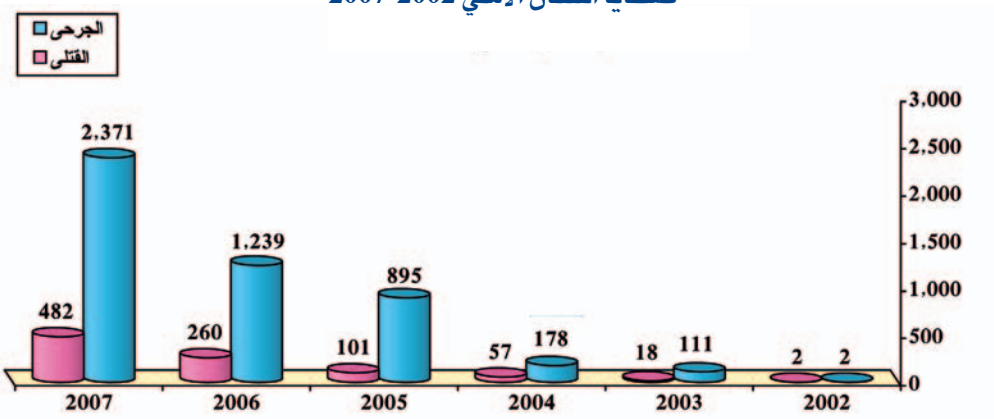

9. كان من الواضح أن قرار الحسم قد اتخذته حماس بشكل ميداني في قطاع غزة، ولم يكن قراراً مركزياً. وعلى الرغم من أن حماس في الضفة الغربية وفي الخارج دافعت بقوة عن عملية الحسم، إلا أنها على ما يبدو لم تكن جاهزة لتحمل استحقاقاته، وخصوصاً في الضفة الغربية، حيث عانت كثيراً من ضغط الأجهزة الأمنية، ومن ضغط عناصر محسوبة على فتح، كما عانت من اعتقال الكثير من قادتها وإغلاق مؤسساتها. وكان من الواضح أن الحملة الإعلامية والتعبوية التي رافقت عملية الحسم كان فيها العديد من الثغرات، والتي استخدمت بعض موادها للهجوم على حماس نفسها؛ هذا فضلاً عن أن عملية الحسم شابتها العديد من الممارسات السلبية.

10. كان من الواضح أن معظم العناصر في الأجهزة الأمنية لم تكن ترى أن المعركة مع حماس هي معركتها، وإنما معركة تيار معين في الأجهزة وفي فتح. ولو أن هذه الأجهزة التي تتكون من نحو 55 ألف عنصر في قطاع غزة عدَّت المعركة معركتها، لربما كان من الصعب جداً على حماس حسم المعركة لصالحها. لقد ترك الكثير من الضباط والعناصر مواقعهم، ولبسوا ملابسهم المدنية وسلموا مقراتهم لحماس، فور اتضاح رجحان الكفة لصالحها في السيطرة على بعض المواقع الرئيسية، وبعد أن هرب من القطاع العديد من قيادات فتح الأمنية والسياسية، والتي كانت تتولى إدارة المعركة مع حماس.

ويؤكد تقرير أعده المكتب العسكري لحركة فتح في غزة، حول أسباب الانهيار السريع للأجهزة الأمنية، وجود قناعة لدى عدد كبير من منتسبي الأجهزة بأنهم كانوا يدافعون عن مشروع تيار واحد متنفذ في السلطة وحركة فتح. وأشار تقرير اللجنة الرئاسية التي كلفها محمود عباس بالتحقيق في أحداث غزة برئاسة الطيب عبد الرحيم إلى المعنى نفسه في عدد من المواضع، وذكر أن حماس نجحت في تحييد قسم كبير من حركة فتح وأطرها القيادية، وهو قسم لم يكن يرى أن هذه المعركة هي معركة فتح.

بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، دعت إلى فتح باب الحوار الثنائي (فتح – حماس) والشامل مع الفصائل الأخرى، وبرعاية عربية؛ من أجل توحيد الوطن، ومن أجل الاتفاق على طبيعة المشاركة السياسية التي بلورها اتفاق مكة، وتحقق جزء منها في حكومة الوحدة الوطنية التي ترأسها إسماعيل هنية. ولكن حركة فتح والرئاسة الفلسطينية التي تبنت تحليلاً آخر، وموقفاً آخر، قالت إن ما جرى في قطاع غزة هو انقلاب عسكري على الشرعية، وهي لن تتحاور مع الانقلابيين إلا إذا تراجعوا بالكامل عما فعلوا.

وإزاء هذين الموقفين المتعارضين، بادرت جهات عربية عديدة، وبادرت كذلك أطراف فلسطينية، إلى دعوة حركتي فتح وحماس للحوار من أجل تجاوز ما جرى، وإيجاد حلّ له، حلّ مقبول ومتوافق عليه. وكان أن بادرت الجامعة العربية إلى اتخاذ قرار بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق، كمدخل لدفع الأمور باتجاه الحوار، ولكن الرئاسة الفلسطينية رفضت الفكرة بغضب، واعتبرت أن "مبدأ القبول بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق، يعتبر اعترافاً بشرعية الانقلابيين"[76]. واستمر هذا الوضع حتى نهاية العام 2007، حيث كانت هناك وساطات يمنية وسعودية وقطرية ومصرية وسودانية، رُفِضت كلها من قبل حركة فتح والرئاسة الفلسطينية، وقُبِلت كلها من قبل حركة حماس، إنما من دون نتيجة عملية. وفي ظلّ هذا التباعد بدأ كل طرف يرتب أموره على ضوء موقفه، وعلى ضوء الواقع الذي يواجهه.

خامساً: إجراءات السلطة الفلسطينية

أدى توجه الرئاسة الفلسطينية إلى إخراج حركة حماس من إطار الشرعية الفلسطينية إلى ضرورة تجاهل وتجاوز المجلس التشريعي الفلسطيني، الذي تحتل فيه حركة حماس موقع الأغلبية. وكان لا بدّ لها هنا من مرجعية تضفي صفة الشرعية على قراراتها، فلجأت إلى منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها. وفجأة أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية موجودة يومياً بالرغم من تغييبها شبه الدائم طوال السنوات السابقة، وأصبحت مؤسساتها تجتمع وتبحث وتقرر في شؤون السلطة الفلسطينية اليومية، بينما هي حسب ما هو متفق عليه، مرجعية للسلطة في الشؤون الكبرى، وليست أداة تنفيذية أو تشريعية ضمن إطار السلطة.

وانسجاماً مع هذا التوجه، عقدت اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، اجتماعاً طارئاً منذ اليوم الأول لتغير الأوضاع في غزة في 2007/6/14، وأقرت عدة توصيات وضعتها تحت تصرف الرئيس عباس ليبت بها وهي:

- إقالة حكومة إسماعيل هنية (وهذا من حقّ الرئيس).
- إعلان حالة الطوارئ.

- تشكيل حكومة إنفاذ حالة الطوارئ.
- إجراء انتخابات مبكرة[77].

وقد بادر الرئيس عباس فوراً إلى تبني هذه التوصيات وأمر بتنفيذها بموجب ثلاثة مراسيم. وسيصبح إصدار المراسيم منذ هذه اللحظة الوسيلة الأساسية التي يستخدمها الرئيس عباس، من أجل تجاوز المؤسسات الشرعية، وبحجة وجود حالة الطوارئ. وأُسندت مهمة تشكيل حكومة الطوارئ الجديدة إلى سلام فياض.

حسب النظام الأساسي (الدستور)؛ فإن إقالة حكومة الوحدة الوطنية، أي حكومة إسماعيل هنية، يحولها فوراً إلى حكومة تسيير أعمال. ولكن الرئاسة الفلسطينية تجاوزت ذلك مستندة إلى إعلان حالة الطوارئ، فهل إعلان حكومة الطوارئ عمل قانوني؟.

لقد بادر خبراء القانون الفلسطينيون إلى مناقشة هذه المسألة وقالوا: إن المرسوم الأول بإقالة حكومة الوحدة الوطنية دستوري. وإن المرسوم الثاني بإعلان حالة الطوارئ دستوري، أما المرسوم الثالث القاضي بتشكيل حكومة طوارئ، فلا يوجد نصّ قانوني يدعم شرعيته. إن النصّ القانوني يتيح للرئاسة إعلان حالة الطوارئ فقط، ولمدة 30 يوماً، ولا يتيح لها تشكيل حكومة طوارئ. ويتيح النصّ القانوني للرئيس تجديد حالة الطوارئ شهراً آخر، إنما بعد موافقة المجلس التشريعي بأغلبية ثلثي أعضائه. وهذا ما لا يرغب فيه الرئيس.

وهناك نص آخر في القانون يفرض أن تتقدم الحكومة، أية حكومة، إلى المجلس التشريعي لتنال ثقته، ويسري هذا على حكومة سلام فياض الجديدة، إذا تمّ التسليم بشرعية تشكيلها، ولكن هذا ما لا يرغب فيه الرئيس أيضاً.

وقد تمّ حلّ كل هذه الإشكالات من خلال نظرية الحكم بـ"المراسيم". ولذلك تمّ بعد أيام من الأحداث في 2007/6/22 إصدار مرسوم يلغي فقرة في القانون، تتطلب موافقة المجلس التشريعي على أية تعيينات وزارية، وأعلن تعليق العمل بالمادة [79] من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003.

وترافق صدور هذه المراسيم مع حملة أمنية ضدّ ناشطي حركة حماس في الضفة الغربية. بينما تولى مرسوم رئاسي آخر تعميق نطاق الحملة ضدّ حركة حماس؛ بحيث تشمل مؤسساتها ونشاطها المالي، وأتاح هذا المرسوم لوزير الداخلية "مراجعة تراخيص الجمعيات والمؤسسات والهيئات الصادرة عن وزارة الداخلية أو أي جهة حكومية أخرى". ويتيح هذا المرسوم لوزير الداخلية إغلاق أي من مؤسسات حماس المالية أو الخيرية أو التعليمية. وقد شكل سلام فياض حكومة الطوارئ في 2007/6/17، وأدت حكومته اليمين الدستورية أمام الرئيس. وضمت الحكومة، إلى جانبه، 11 وزيراً[78]، واقتصرت على مستقلين تكنوقراط، وخلت من أي وزير منتمٍ لفصائل المقاومة الفلسطينية.

وبعد فترة وجيزة من تشكيل هذه الحكومة، قال القانونيان اللذان وضعا النظام الأساسي الفلسطيني (المحامي أنيس القاسم والقاضي يوجين قطران) إن هذه الوثيقة لا تمنح الرئيس عباس حقّ تعيين حكومة جديدة من دون موافقة تشريعية، ولا تمنحه حقّ تعطيل مواد في القانون الأساسي. وقال واضعا القانون الأساسي إن القانون الأساسي ينصّ على بقاء حكومة الوحدة الوطنية المُقالة برئاسة هنية، لتصريف الأعمال، لحين حصول عباس على موافقة برلمانية على الحكومة الجديدة. وقال القاضي قطران (وهو فلسطيني ورئيس قضاة في بريطانيا) لوكالة رويترز Reuters: "ما هو واضح هو[وجوب] ألا تسقط حكومة هنية خلال فترة طوارئ". وقال المحامي القاسم: إن القانون الأساسي لا يتضمن أي بنود خاصة بحكومة طوارئ. وقال القاضي قطران: إن وجود حالة طوارئ لا يعني أن بإمكان الرئيس تشكيل حكومة طوارئ، وإن الحكم من خلال مراسيم لا يعني أن من حقّ الرئيس تعطيل أو تغيير الدستور[79].

وبصدد توجه الرئاسة الفلسطينية لإجراء انتخابات مبكرة، قال الخبير القانوني أحمد الخالدي عميد كلية القانون في جامعة النجاح في نابلس، وهو مستقل سياسياً، "لا يوجد نصّ في الدستور يتحدث عن انتخابات مبكرة"، وهناك "نصوص تتحدث عن فترة محددة للمجلس التشريعي وهي أربع سنوات"[80].

سادساً: محاولة السيطرة على المجلس التشريعي

سعت الرئاسة الفلسطينية إلى السيطرة على المجلس التشريعي، مستغلة اعتقال "إسرائيل" لـ 41 نائباً من حركة حماس من أصل 74 نائباً (ارتفع عددهم فيما بعد إلى 44 نائباً)، مما أفقدها الغالبية في المجلس. وأصدر الرئيس عباس مرسوماً رئاسياً في 2007/7/5 حدد فيه موعداً لبدء دورة جديدة للمجلس. ونصّ المرسوم على إجراء انتخابات هيئة جديدة لمكتب المجلس قبل إجراء أي مناقشة لأي موضوع على جدول الأعمال (بما في ذلك إعلان حالة الطوارئ، وتشكيل حكومة سلام فياض)، وعلى أمل أن تتمكن حركة فتح بالتعاون مع بعض الكتل النيابية من السيطرة على رئاسة المجلس وعلى رئاسة اللجان، ويكتمل بذلك إخراج حركة حماس من النظام السياسي الفلسطيني. أما الهدف المباشر لهذه الخطوة فهو منح الثقة لحكومة سلام فياض، إذ تنهي حكومة فياض فترتها الدستورية البالغة 30 يوماً في 2007/7/17، وتصبح مضطرة لنيل ثقة المجلس التشريعي. وقد تمّ إصدار هذا المرسوم بحجة أن الفترة الأولى في الدورة الأولى للمجلس التشريعي، ومدتها أربعة أشهر، انتهت قبل يوم واحد من صدور المرسوم، حسب توضيح عزام

الأحمد رئيس كتلة فتح في المجلس[81]. وحين دعت كتلة حماس قبل ذلك إلى عقد جلسة للمجلس رفضت حركة فتح الدعوة، وقاطعت الجلسة، وقالت إنها غير قانونية، بينما بدأت كتلة حركة فتح تستعد لجلسة تعقد على أساس المرسوم الرئاسي الجديد، ورفض نواب حركة حماس المشاركة فيها، وأصبح المجلس بذلك عاجزاً عن الانعقاد، وأصبحت حكومة سلام فياض عاجزة بذلك عن نيل الثقة، ولكن الأمر الأهم أن المجلس التشريعي أصبح هيئة معطلة عن العمل.

وقبيل انتهاء مدة حكومة الطوارئ، المحددة بشهر واحد، وفي يوم 2007/7/13، تم توسيع هذه الحكومة، وصدر بذلك مرسوم رئاسي، بإضافة أربعة وزراء، ليصبح مجموع أعضاء الحكومة 16 وزيراً بمن فيهم سلام فياض. وفي اليوم التالي قدمت حكومة فياض استقالتها، حيث تم التعامل معها بعد ذلك باعتبارها حكومة تسيير أعمال[82]. وبدأت بذلك أزمة وزارية مفتوحة، وبدأ البحث عن مخرج للأزمة. وبعد فشل محاولة تغيير قيادة المجلس، وفشل استغلال اعتقال "إسرائيل" لنواب حماس لتكوين أغلبية بديلة، تمّ اللجوء إلى خيار منظمة التحرير الفلسطينية، فتمت دعوة المجلس المركزي الفلسطيني للانعقاد، وردّت حماس على ذلك بتوجيه دعوة لانعقاد المجلس التشريعي في جلسة عادية، وقال أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالوكالة، إن كتلة حماس ستستخدم توكيلات من أعضاء الكتلة المعتقلين لدى "إسرائيل" للإدلاء بأصواتهم. ولكن كتلة فتح، ومعها الكتل النيابية الأخرى، رفضت مبدأ استخدام التوكيل في التصويت[83].

انعقد المجلس المركزي لمنظمة التحرير في 2007/7/18، وألقى الرئيس عباس خطاباً أمامه دعاه فيه إلى:

- إقرار إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة، وعلى أساس القائمة النسبية.
- جدد اتهام حركة حماس بمحاولة اغتياله.
- أعلن انتهاء اتفاق القاهرة الموقع بين الفصائل الفدائية كافة. (اتفاق إعادة بناء وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية).
- قال إن حركة حماس ضربت باتفاق مكة عرض الحائط.

وقد بادر المجلس المركزي إلى تقديم كل ما طلبه منه الرئيس عباس، فوافق على مبدأ إجراء الانتخابات. وبرزت هنا خطورة إجراء الانتخابات في الضفة الغربية من دون قطاع غزة، الأمر الذي سيكرس الانقسام بين شطري الوطن، وبدا واضحاً للجميع أنه لا يمكن إجراء انتخابات من دون توافق بين الطرفين فتح وحماس. وبادرت حتى الفصائل والكتل النيابية الملتقية مع حركة فتح إلى إعلان أنها لن تشارك في انتخابات من دون توافق وطني، أو أن لا تشمل الضفة والقطاع معاً. وسارع الرئيس عباس إلى صياغة موقفه بطريقة ترضي المعترضين فقال: سنعطي الحوار

فرصة كافية قبل الدعوة للانتخابات، شرط أن يعود الانقلابيون عما فعلوه[84]، وهو موقف بقي سائداً ومتكرراً حتى نهاية العام. وقد ردّت حركة حماس على خطاب عباس ببيان عنيف يرفض خطابه من حيث اللهجة والمضمون. وقالت الحركة إن الرئيس عباس لا يملك الصلاحية الدستورية لانتخابات مبكرة، وشددت على "تمسكها باتفاق مكة وإعلان القاهرة"[85]. وقال خالد مشعل خلال لقاء مع الصحفيين في قطر:

- إن حماس ترفض تماماً القفز على الشرعيات الفلسطينية القائمة، بالتركيز فقط على شرعية الرئاسة، وتجاهل شرعية المجلس التشريعي والحكومة.
- إن حماس ترفض استخدام مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية مرجعية بديلة عن المجلس التشريعي.
- إن الخطوة الأولى في التوافق الوطني تتمثل في حلّ مشكلة الملف الأمني، بإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية مهنية، وتنظيف هذه الأجهزة من الفساد ومن الأدوار المشبوهة[86].

أسفر واقع التجاذب هذا عن نتائج محددة، إذ تمّ شلّ نشاط المجلس التشريعي، كما تحولت فكرة الدعوة لانتخابات مبكرة إلى مجرد فكرة غير قابلة للتنفيذ، ولكنها بقيت فكرة قائمة، وجرى إدخال تغييرات عليها بما يناسب تصور الرئاسة وحركة فتح لمنطوق الانتخابات إذا ما جرت. وهكذا أعلن الرئيس عباس في 2007/8/15 في خطاب أمام عمال فلسطين في عمّان إن الانتخابات إذا جرت "لن تكون إلا في الضفة والقطاع معاً"[87]. ومن جهة أخرى بادر الرئيس عباس في 2007/9/2 إلى اعتماد قانون انتخاب جديد يقرّ اعتماد نظام التمثيل النسبي في الانتخابات التشريعية. ولعل قيادة السلطة أرادت من ذلك منع حماس من فرصة الحصول على أغلبية المقاعد حيث كانت قد حصدت 45 مقعداً من أصل 66 مقعداً مخصصة للانتخاب المباشر مقابل 17 مقعداً لحركة فتح. أما في الانتخابات النسبية فحصلت على44.4% (29 مقعداً) مقابل 41.4% (28 مقعداً) لفتح. وراهنت قيادة السلطة في الوقت نفسه على التحالف مع القوى العلمانية واليسارية الفلسطينية لترجيح كفتها في حال تشكيل حكومة مقبلة. ثم إن الانتخابات النسبية كانت مطلباً لهذه القوى لتتمكن من لعب دور أكبر في صناعة القرار السياسي، وهو ما يعني أن عباس حاول استرضاء هذه القوى في مواجهته لحماس. وتضمن قرار الرئيس عباس هذا بنداً آخر خطيراً يفرض على كل مرشح للبرلمان أو الرئاسة أن يلتزم سلفاً بالموقف السياسي الذي تعبر عنه منظمة التحرير الفلسطينية، ويمنع بالتالي أي معارض من حقّ الترشح، ويدفع باتجاه مجلس تشريعي من لون سياسي واحد. وهو موقف لا يتيح فرصة للقاء أو التفاهم[88].

سابعاً: الأزمة داخل فتح والسلطة

عانت حركة فتح حالة من التفكك والترهل والفساد، وضعف المرجعية القيادية الكاريزمية، خصوصاً بعد وفاة ياسر عرفات. ودفعت غالياً ثمن حمل أعباء اتفاق أوسلو Oslo Accords ومستحقاته. وقد انعكس ذلك بشكل واضح على تراجع شعبيتها، مقابل تصاعد شعبية حماس في الانتخابات البلدية والتشريعية. كما كانت فتح وما زالت بحاجة إلى ترتيب بيتها الداخلي، وعقد مؤتمرها السادس الذي طال انتظاره؛ حيث عقدت آخر مؤتمراتها سنة 1989.

كان التدافع داخل حركة فتح في سنة 2007 يعبِّر عن خلافات حادة وصراع إرادات وصلاحيات بين قوى فتح المختلفة. وبينما كان هناك تيار أمني يسعى لإسقاط حكومة حماس وإفشال تجربتها بالوسائل الأمنية، حتى لو اقتضى ذلك الاستعانة بالأمريكيين، كان هناك تيار آخر يسعى لإيجاد مساحات التفاهم بين فتح وحماس لترتيب البيت الفلسطيني، وينتقد بشدة ما يقوم به محمد دحلان ومؤيدوه. وكان عقد المؤتمر السادس أحد المطالب الأساسية التي انشغلت بها قواعد حركة فتح، سعياً لإدخال دماء جديدة شابة في الحركة، وإزاحة لعناصر متهمة بضعفها وعجزها وفسادها. غير أن الأحداث التي أدت إلى سيطرة حماس على قطاع غزة، والطريقة التي نفذت بها حماس "حسمها العسكري"؛ قد أصاب جميع قطاعات فتح بالصدمة، ووحَّد عناصرها ضد ما رأته ضربة مهينة لفتح وللعمل الوطني المشترك. وهو ما أسهم في دعم أعضاء فتح للإجراءات التي اتخذها الرئيس عباس ضدّ حماس، وفي منح الفرصة لقيادة فتح الراهنة في الاستمرار في قيادتها، وفي تأخير عقد مؤتمر فتح، على الرغم من النداءات المتوالية لإعادة بناء البيت الفتحاوي.

رفض القدومي دعوة عبّاس للانتخابات المبكرة في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2006، وجاء ذلك بالاتفاق مع قادة المنظمات الفلسطينية العشرة الذين اجتمع بهم في دمشق في 2006/12/16[89]. ورأى القدومي، في مقابلة مع مجلة الكفاح العربي في 2007/1/6، أن الإصرار على تلك الدعوة سوف يقود إلى حرب أهلية فلسطينية، وأرجع خلال تلك المقابلة خلافه السياسي مع عبّاس إلى أن القدومي يرفض "الشروط الإسرائيلية للتسوية، مثل وقف المقاومة وملاحقة النشطاء، في حين أن أبا مازن يمكن أن يتعاطى مع هذه المبادئ، بل إنه يدعو إليها". وأضاف إن الرئيس أبا مازن "أمريكي وغربي المزاج والهوى، على الرغم من أن الغرب يستغله من دون تقديم أي شيء للشعب الفلسطيني". كما قال إنه "ليس هناك خلافات بين فتح وحماس. الخلاف هو بين المجموعة التي تعمل في الرئاسة وحماس. والمجموعة التي تعمل في الرئاسة لها مصالحها الخاصة وبرنامجها السياسي الخاص"، وأضاف إن تصرفات بعض العناصر الفتحاوية "تخرج عن السياق العام" للحركة، وإنهم يحتاجون إلى تربية وتدريب. وضرب مثلاً بجهاز الأمن الوقائي[90]، وهو الجهاز الذي قال القدومي في تصريح نشرته جريدة الشرق الأوسط في 2007/6/22 إنه "تَعَوَّدَ القيام بأعمال لا نرضى عنها، خاصة بعد تعيين محمد دحلان مستشاراً للأمن القومي"[91]. وقد تطرّق القدومي في حوار نشرته مجلة

الأسبوع المصرية في 2007/6/23 مجدداً إلى خلافه مع محمود عباس وما أسماه "فتح – السلطة"؛ حيث قال إن الرئيس عباس ليست له أية سلطات خارج إطار السلطة الفلسطينية، المحصورة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ورأى أن فلسطين هي الآن "دولة بلا رئيس".

وفي 2007/1/14، صدر في عمّان بيان باسم أعضاء وكوادر وضباط حركة فتح في الخارج، تحدّث عن تدخل متنفذين في الحركة، لمنع تحقيق داخلي عن أسباب مقتل الرئيس الراحل ياسر عرفات. وتطرق البيان أكثر من مرة للقيادي محمد دحلان والمجموعة المقربة منه، دون ذكر الأسماء، موجهاً تحذيراً شديد اللهجة بالكشف عن الوثائق والوقائع في حال استمرار العمل على حرب أهلية داخل فلسطين[92].

أما في الداخل، فقد كانت الخطوة التي قام بها أحمد حلّس، عضو المجلس الثوري لحركة فتح، من خلال عقد مؤتمر "رسالتنا" في 2007/4/10 في قطاع غزة، إحدى أبرز علامات وجود انقسام داخل الحركة، ووجود رفض للقرارات الحركية التي كان يصدرها الرئيس عباس، ولبعض السياسات التي كان ينتهجها المقربون منه؛ حيث وجه المشاركون في المؤتمر الذي ضمّ كوادر حركية وعسكرية انتقادات لاذعة لقادة في الحركة، ورأوا أنهم "استولوا على الحركة من أجل مصالحهم الخاصة"، وتعهدوا بتصحيح مسار الحركة. وقد أوضح حلّس في تلك الفترة أن المؤتمر هدف إلى مواجهة القرارات غير الشرعية التي صدرت باسم الرئيس عباس، في إشارة إلى قرار عباس بتشكيل ما عُرف بلجان الساحة كأطر تنظيمية بديلة، واتهمه بأنه "يحاول فرض من لا يملكون الكفاءة على المؤسسة الأمنية، ويمنحهم الصلاحيات التي تخرب العمل التنظيمي الجادّ وتعيقه، وتكبله بمجموعة من الإجراءات والمحاذير التي تصبّ في صالح شخصيات محددة"[93].

كما عقد عدد من القادة العسكريين في كتائب الأقصى مؤتمراً صحفياً بعد مؤتمر "رسالتنا" بأيام، أيدوا فيه ما وصفوه "الحركة التصحيحية" التي يقودها حلّس. وقال القيادي في الكتائب خالد الجعبري خلال المؤتمر إن حركة "فتح مختطفة من قبل قياديين في الحركة تحت ضغط أمريكي وإسرائيلي". وأضاف أن "هناك بعض الشخصيات في فتح تتلقى دعماً أمريكياً وإسرائيلياً"، في إشارة إلى الأموال التي قرر الكونجرس الأمريكي منحها للرئيس محمود عباس في تلك الفترة[94].

وقد نشأت أزمة بين الهيئة القيادية العليا لحركة فتح في غزة، والتي عينها عباس لإدارة شؤون الحركة في القطاع عقب سيطرة حماس عليه، وبين حكومة رام الله؛ إثر توقف رواتب نحو عشرة آلاف من أبناء فتح العاملين في الأجهزة الأمنية في غزة. حيث قدم أعضاء الهيئة العشرة برئاسة زكريا الآغا استقالاتهم للرئيس عباس، وفق ما أكده أحمد حلّس القيادي في الحركة، موضحاً أن الهدف من الاستقالة هو الاحتجاج على "عدم المسؤولية التي يتعاطى بها بعض قيادات فتح في رام الله"[95].

كما ظهرت في وقت لاحق خلافات أشد حدة على خلفية التحضيرات لعقد المؤتمر السادس لحركة فتح، كانت أحداث غزة حاضرة فيها، وكان من بينها شجار نشب بين نصر يوسف، عضو اللجنة المركزية للحركة، ومحمد دحلان، عضو مجلسها الثوري، خلال انعقاد الدورة الـ 34 للمجلس الثوري في رام الله، خلال الفترة 10-2008/1/13؛ حيث بادر يوسف إلى توجيه نقد عنيف لدحلان، محملاً إياه المسؤولية عن "الكارثة" التي حلت بحركة فتح في غزة، وتبادل الرجلان كلاماً قاسياً على أثره[96]. كما حدثت بعد ذلك تراشقات إعلامية بين محمد دحلان وبين أمين سرّ اللجنة المركزية لحركة فتح في الداخل حكم بلعاوي[97].

وبرز خلاف آخر عندما وجَّه أبو علي شاهين، عضو المجلس الثوري للحركة، نقداً شديداً إلى الرئيس عباس حول قضية معالجته ما وصفه بـ"الانقلاب الحمساوي"، ووصف عباس بأنه "قائد فاشل"، وبأنه لا يتخذ القرار المناسب في اللحظة التاريخية المناسبة. وقد جاء الردّ على هذه الاتهامات في بيان أصدره حكم بلعاوي باسم الرئيس عباس واللجنة المركزية، وصف شاهين بأنه "صاحب خيال مريض". واتهم البيان بصورة واضحة قيادة حركة فتح في غزة بأنها "أوصلت الحركة إلى الخذلان، سواء بالميدان أو بالتنظير والغرور والادعاء والهرب"[98].

وهكذا، أفرزت أحداث غزة أزمة داخل السلطة وداخل حركة فتح. وكان من أبرز مظاهر هذه الأزمة داخل السلطة، سلسلة المراسيم التي صدرت بإقالة كبار مسؤولي أجهزة الأمن في قطاع غزة، بسبب ما سمي تقاعسهم في الدفاع عن مواقعهم. وقد بادر الدكتور حسام عدوان، القيادي في حركة فتح في غزة، إلى المطالبة خلال مؤتمر صحفي في 2007/6/17 بـ"تشكيل محكمة ثورية للرموز التي تسببت بتدمير فتح في غزة، وعلى رأسها دحلان، لإيقاع أقصى العقوبات في حقهم". وبادر مسؤولان فتحاويان مقربان من أحمد حلِّس، القيادي الأبرز لحركة فتح في غزة، إلى التصريح للصحافة بأنهما "مع محاكمة دحلان وكل من له علاقة بما جرى، لكن ضمن أطر الحركة الرسمية". ودعيا اللجنة المركزية للحركة إلى "تشكيل لجنة لمحاكمة دحلان [والمدير العام للأمن الداخلي] رشيد أبو شباك وقادة الأجهزة الأمنية وضباطها"[99].

وفي 2007/6/18 تسربت أنباء عن صدور قرار للرئيس عباس بحلّ مجلس الأمن القومي[100]. وبالفعل فقد أصدر الرئيس عباس مرسوماً بذلك في 2007/6/22 يقضي بحلّ مجلس الأمن القومي، وهو قرار يعمل باتجاهين؛ اتجاه التخلص من أعضاء من حركة فتح لا يريد لهم الاستمرار في هذا الموقع الحساس، وبخاصة محمد دحلان. كما يتيح له التخلص من عضوية إسماعيل هنية رئيس الوزراء المُقال، في هذا المنصب. وأصدر الرئيس عباس مرسوماً يقضي بإقالة المدير العام للأمن الداخلي رشيد أبو شباك، اليد اليمنى لمحمد دحلان في مواجهة حكومة الوحدة الوطنية[101]. وكان أبو شباك وعدد آخر من قيادات فتح قد غادروا القطاع قبل حسم الأزمة، مما أدى إلى تبلور رأي عام ضدهم داخل حركة فتح.

وأصدر الرئيس عباس في 2007/6/26 مرسوماً حظر بموجبه كل الميليشيات المسلحة والتشكيلات العسكرية غير النظامية أياً تكن تبعيتها. وطلب المرسوم من الحكومة إنهاء ظاهرة الجماعات المسلحة كافة ومصادرة أسلحتها[102]. وذلك إفساحاً في المجال أمام خطة أمنية يجري إعدادها في وزارة الداخلية، التي يرأسها اللواء عبد الرزاق اليحيى. ويشمل ذلك تنظيمات حركة فتح وحماس والجهاد الإسلامي والفصائل الأخرى. وهذا في الحقيقة كان تنفيذاً لخريطة الطريق في بندها المتعلق بتفكيك خلايا المقاومة.

ثم أصدر الرئيس عباس مرسوماً آخر في 2007/6/27، بناء على توصية من لجنة تحقيق أمر بتشكيلها، يقضي بإقالة قادة ثلاثة أجهزة أمنية هم: العميد مصباح البحيصي رئيس جهاز أمن الرئاسة، ونائبه زياد جودة، ومنار محمد قائد القوات المشتركة في قطاع غزة[103].

وبرزت أزمة أخرى داخل حركة فتح، حين بادر هاني الحسن عضو اللجنة المركزية وكبير مستشاري الرئيس عباس، إلى إجراء مقابلة تلفزيونية مع قناة الجزيرة في 2007/6/27، أعلن فيها أن ما قامت به حركة حماس في غزة هو قضاء على تيار الجنرال الأمريكي دايتون ومخططه داخل حركة فتح، وأنه لم يكن موجهاً ضدّ حركة فتح نفسها. وقال إن حماس في البداية تحركت ضدّ التيار الفاسد الذي ارتضى العمل تحت راية دايتون، في حين أن "فتح بأغلبيتها الساحقة لم تكن تهتم...". وقد أثار هذا الموقف ضجة كبيرة داخل حركة فتح، وفَتَحَ المجال لتبلور تيار فتحاوي حول هذا الموقف، ضدّ التيار الذي يمثله محمد دحلان. وقد بادر الرئيس عباس إلى إقالة هاني الحسن من منصب كبير المستشارين في السلطة[104]، أما مطلب فصله من اللجنة المركزية، ومطلب محاكمته حركياً، فقد تلاشى مع الوقت لعدم قانونيته، ودافع آخرون من حركة فتح عن هاني الحسن قائلين إن من حقه كقائد أن يعلن رأيه، وهو رأي يجب أن يناقش داخل الحركة أيضاً[105]. وقال حاتم عبد القادر عضو قيادة لجنة الساحة في الضفة الغربية إن "ما قاله الأخ هاني الحسن في مقابلته مع محطة الجزيرة يتفق مع آراء الكثير من عناصر وكوادر فتح"، إلا أنه انتقد التوقيت الذي اختاره الحسن في تصريحاته، ورأى أن مكان تلك الملاحظات هو في الأطر الداخلية للحركة لا في وسائل الإعلام. كما قال عدد من كوادر فتح في اجتماع عقدوه في رام الله في 2007/6/30 إن ما طرحه الحسن "يحاكي في التشخيص والتحليل والاستقراء، ما يدور في أوساط القواعد الحركية والقيادية في كافة المستويات"[106].

وتطورت الأزمة من خلال المراسيم لتصل إلى السلطة نفسها، وذلك من خلال مرسوم آخر في 2007/8/17 يقضي بسحب كافة القرارات الرئاسية الصادرة في الفترة من 2007/3/7 إلى 2007/4/15، أي خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنية، والمتعلقة بالترقية والترفيع والانتقال لموظفي الوزارات والإدارات والهيئات الحكومية، وسحب جميع الصلاحيات والامتيازات الممنوحة لهم بموجب قرارات صادرة بهذا الخصوص[107]. وقد ردّ إسماعيل هنية

على هذا النهج في العمل قائلاً إن الرئيس عباس يتراجع عن اتفاق مكة ويقوضه من خلال المراسيم التي يصدرها، ووصف تلك المراسيم بأنها "مجزرة إدارية"[108].

وفي وقت لاحق، أصدر الرئيس عباس مرسوماً موجهاً لرئيس وزرائه سلام فياض، يقضي بتسمية رياض المالكي وزيراً لخارجية فلسطين، بعد أن كان قد سُمّي، رئاسياً أيضاً، مكلفاً بوزارة خارجية السلطة، وهو الأمر الذي عنى تجريد القدومي، الذي يصرّ على الاحتفاظ بلقب وزير خارجية فلسطين، من مهامه الخارجية[109].

ثامناً: موقف الفصائل الفلسطينية

أعادت انتخابات المجلس التشريعي في 2006/1/25 تشكيل الخريطة السياسية الفلسطينية؛ إذ أفرز نظاماً أقرب ما يكون ثنائي القطبية، حيث جمعت حركتا فتح وحماس نحو86% من الأصوات، و90% من المقاعد؛ بينما لم تتمكن فصائل اليسار الفلسطيني المنضوية تحت منظمة التحرير (الشعبية والديموقراطية وحزب الشعب وفدا) من حصد أكثر من 7% من الأصوات، و3.8% من المقاعد. أما حركة الجهاد الإسلامي التي قاطعت الانتخابات، فكانت استطلاعات الرأي تعطيها نحو 3-5% من الأصوات.

وكان السياق العام لسلوك الفصائل ينحو نحو محاربة تهميش دورها، ومراعاة وزنها الوطني والتاريخي والمقاوم؛ وأن يتمّ بناء نظام سياسي مبني على التوافق الوطني، وليس على المحاصصة بين فتح وحماس. وفي مثل هذه الأجواء كانت هذه الفصائل تسعى لزيادة وزنها السياسي وزيادة تأثيرها في صناعة القرار الفلسطيني، مع الحفاظ على تميزها وخصوصيتها التي تمنع ذوبانها أو انزوائها تحت جناح أي من حركتي فتح وحماس. ولذلك فإن مطلب الانتخابات على قاعدة النسبية كان مطلباً مشتركاً ودائماً للجبهتين الشعبية والديموقراطية وحزب الشعب وفدا، لأنها ستتمكن في مثل هذه الحالة من لعب دور "بيضة القبان"، والعنصر المرجح بين الحركتين الكبيرتين اللتين يصعب على أي منهما الحصول على أكثر من نصف الأصوات؛ وهو ما سيسهل على الحركات الصغيرة أوضاعاً أفضل لفرض شروطها وزيادة تأثيرها في اللعبة الديموقراطية.

انتقدت الجبهة الشعبية اتفاق مكة لأنه تمّ بين فتح وحماس فقط، وتقاسمت على أساسه الحركتان الحكومة والمناصب. ورأت الجبهة في الاتفاق هبوطاً عن سقف الحقوق الفلسطينية التي حددتها وثيقة الوفاق الوطني، التي اتفقت عليها جميع الفصائل، كما انتقدت ما أسمته طي ملفي الفساد والاقتتال الداخلي وعدم محاسبة المتورطين في تلك الجرائم[110]. ولذلك رفضت الجبهة الشعبية المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية. أما الجبهة الديموقراطية فنظرت إلى اتفاق مكة

باعتباره اتفاقاً منقوصاً يجب تطويره عن طريق حوارات شاملة، تضمّ الجميع، حتى يتحول من اتفاق ثنائي إلى اتفاق وطني، وبما يضمن قيام حكومة وحدة وطنية حقيقية[111]. وعلى الرغم من انتقاد الجبهة الديموقراطية نظام المحاصصة بين فتح وحماس إلا أنها شاركت في حكومة الوحدة الوطنية بوزير واحد.

أما الجهاد الإسلامي فرحبت بحقن الدم الفلسطيني الذي أدى إليه اتفاق مكة، لكنها رفضت المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية، لتستمر في الانسجام مع نفسها في النظر إلى السلطة الفلسطينية باعتبارها إفرازاً من إفرازات اتفاق أوسلو، وفي مقاطعة الانتخابات التشريعية، وفي رفض المشاركة في إدارة النظام السياسي للسلطة.

شاركت كتلة فلسطين المستقلة برئاسة مصطفى البرغوثي في حكومة الوحدة الوطنية، وتولت حقيبة الإعلام، حيث لعب البرغوثي دوراً مميزاً في هذه الوزارة على الرغم من قصر الفترة التي تولَّى فيها هذه الحقيبة. وشاركت كتلة الطريق الثالث في حكومة الوحدة الوطنية ممثلة برئيسها سلام فياض الذي تولَّى وزارة المالية؛ حيث سعت الحكومة للاستفادة من علاقاته المميزة مع العالم الغربي. وقد قُدِّر لسلام فياض أن يلعب بعد ذلك دوراً يتعدى حجم كتلته، التي لم تكن تملك أكثر من عضوين في المجلس التشريعي. إذ تولَّى رئاسة حكومة الطوارئ التي عينها الرئيس عباس، إثر سيطرة حماس على القطاع، وقد أعطى هذا المنصب لفياض الفرصة لزيادة تأثيره ونفوذه وعلاقاته، ولعب دور أكبر في المسار السياسي الفلسطيني.

حاولت الفصائل والقوى الفلسطينية لعب دور الوسيط في الصراع بين فتح وحماس، وقامت بجهود كبيرة لنزع فتيل التوتر بينهما. ولم يؤيّد أي من الفصائل سيطرة حماس على قطاع غزة، وانتقدت كلاً من فتح وحماس بسبب ما آلت إليه الأمور. غير أن اللافت للنظر أن الفصائل المنضوية في منظمة التحرير الفلسطينية (الجبهتان الشعبية والديموقراطية وحزب الشعب وفدا) قد شاركت في اجتماعات المجلس المركزي للمنظمة، والذي استخدمته الرئاسة الفلسطينية كأداة لأخذ الشرعية، وفي توفير الغطاء لمجموعة من الإجراءات والمراسيم التي اتخذتها، لتثبيت سلطتها ومواجهة حماس. وفي الوقت الذي كانت فيه هذه الفصائل تنتقد بقوة "انقلاب" حماس في قطاع غزة وما صحبه من ممارسات؛ فإن أداءها كان باهتاً في نقد مجموعة المراسيم والإجراءات والحملات الأمنية، التي قامت بها رئاسة السلطة وحكومة فياض ضدّ حماس في الضفة الغربية. ويفسر البعض ذلك في أن هذه الفصائل أقرب من ناحية برنامجها السياسي إلى فتح منها إلى حماس، كما يتحدث البعض عن حالة الأزمة والانقسام التي تشهدها بعض هذه الفصائل بين مواقف قيادتها في الداخل الأقرب إلى عباس، وبين مواقف قيادتها في الخارج الأكثر تشدداً. ويجد البعض تفسيره في أن عملية التمويل المالي التي تتلقاها هذه الفصائل

من قيادة المنظمة (الرئيس عباس)، تفرض عليها سلوكاً سياسياً أكثر حذراً. كما أن الرئيس عباس لبَّى رغبتها في التبني الكامل لنظام الانتخابات على طريقة القائمة النسبية. وعلى أي حال، فلا يمكن تجاهل هذه العوامل مجتمعة، وإن يكن هناك بعض الاختلاف في تقدير أوزانها بين الباحثين.

رفضت الجبهة الشعبية الخطوة التي قامت بها حماس في السيطرة على قطاع غزة، ودعتها إلى إعادة الأمور إلى ما كانت عليه؛ لكنها اعتبرت ما قام به الرئيس عباس، من تشكيل حكومة طوارئ، خطوة متسرعة تُسهم في تأزيم الوضع الداخلي الفلسطيني وتعميق الأزمة الفلسطينية. وعدَّت الجبهة الديموقراطية ما قامت به حماس انقلاباً على الشرعية، وتقدَّمت بمبادرة من أربع نقاط، تشكل رزمة واحدة للخروج من المأزق الفلسطيني. وتتمثل النقاط الأربع في:

1. تراجع حماس عن "انقلابها" في قطاع غزة، والعمل على صون الحريات الديموقراطية والتعددية السياسية.
2. تشكيل حكومة انتقالية تحلُّ محل حكومة الطوارئ التي شكلها أبو مازن، وترأسها شخصية مستقلة، بحيث تسعى لتهيئة الأجواء المناسبة للعودة للشعب وإجراء انتخابات جديدة.
3. تعديل نظام الانتخابات العامة باعتماد نظام التمثيل النسبي.
4. تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وإعادة بناء مؤسساتها على أسس ديموقراطية ائتلافية[112].

أما الجهاد الإسلامي فقد انتقدت قيام حماس بالسيطرة على القطاع، غير أنها كانت أكثر تفهماً من غيرها لهذه الخطوة. وقد نظرت بعض أوساط حماس بعتب واستغراب لسلوك حركة الجهاد الذي حاول أن يلعب دور الوسيط في الوقت الذي يجب أن تقف فيه (حسب رأيها) بشكل حاسم مع حماس في خندق التيار الإسلامي وفي خندق المقاومة. كما ثارت بعض التساؤلات حول انضمام أعداد من فتح إلى الجهاد الإسلامي في قطاع غزة، بعد سيطرة حماس على القطاع. وظهرت مخاوف من أن يستخدم هؤلاء مظلة الجهاد الإسلامي في توتير الأوضاع في القطاع. غير أن ذلك لا ينفي أن حركة الجهاد الإسلامي استمرت في نشاطها وفعالياتها المقاوِمة. وظلت إلى جانب حماس في مواجهة الاجتياحات الإسرائيلية، وفي إطلاق الصورايخ، كما عانت هي الأخرى من الاغتيالات والاعتقالات الإسرائيلية.

ومن الملاحظ أن الفصائل الفلسطينية كانت أقرب إلى موقف حماس عندما تعلق الأمر بمؤتمر أنابوليس للسلام Annapolis Peace Conference وبمسار مشروع التسوية، إذ كان موقفها

ناقداً للمؤتمر ولعملية التسوية. وهكذا فإن الفصائل تجد نفسها في حالات تقاطع أحياناً وتعارض أحياناً أخرى مع كلا الفصيلين الكبيرين فتح وحماس. وهو ما قد يؤهلها للعب أدوار أكثر إيجابية في تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، إذا ما أحسنت إدارة إمكاناتها وخبراتها.

تاسعاً: حصار وفكّ حصار

كان الحصار مفروضاً على السلطة الفلسطينية بكاملها، طوال فترة تشكيل حكومة إسماعيل هنية الأولى، وطوال فترة حكومة الوحدة الوطنية بعد اتفاق مكة. وكانت الولايات المتحدة ودول أوروبا و"إسرائيل"، تستثني من الحصار ما تسميه الدعم الإنساني، وتعلن أنها تتعامل مع مكتب الرئيس الفلسطيني فقط وتحوّل له بعض الأموال. أما بعد حسم أوضاع غزة، والقطيعة السياسية بين رام الله وغزة؛ فقد أعلن الغرب كله، وكذلك "إسرائيل"، فكّ الحصار عن حكومة رام الله، ومواصلة الحصار على قطاع غزة. وسادت نظرية لدى أوساط الرئاسة الفلسطينية وحكومة سلام فياض، أنه سيتمّ بناء تجربة متطورة ونامية في الضفة الغربية، تقابلها تجربة فاشلة وعاجزة عن حلّ مشكلات المعيشة في قطاع غزة، وأن هذا الوضع وحده سيؤدي إلى سقوط تجربة حركة حماس في غزة. لقد كان هذا الموقف يعني في العمق أن السلطة الفلسطينية ستكون شريكة في الحصار ضدّ قطاع غزة. ولكن أصواتاً عديدة ارتفعت في العالم كله تطالب بالفصل بين معاداة "السلطة" الجديدة في غزة، وبين العقاب الجماعي للسكان (1.5 مليون نسمة). وهنا أيضاً وجدت حكومة سلام فياض نفسها محرجة إذا هي تلقت مساعدات مالية، وحجبت هذه المساعدات عن قطاع غزة، بينما تعلن هي عن نفسها حكومة للشعب كله. وهكذا استمر الحصار ولكن تماسكه الداخلي بدأ بالضعف، وبخاصة إزاء مسؤوليات مالية عامة من نوع كلفة النفط والكهرباء والمياه التي تدفع لشركات إسرائيلية. ولذلك برزت واقعياً وجهة النظر التي تقول بأن على حكومة سلام فياض أن تواصل تحمل مسؤولياتها المالية تجاه القطاع، وأن تحصر عملها في حجب الأموال عن حركة حماس فقط. وهنا وُلِد شعار تجفيف مصادر أموال حركة حماس. وبادرت حكومة سلام فياض، وعلى مدى ستة أشهر، أي حتى نهاية العام، باتخاذ سلسلة من الإجراءات تخدم هذا الهدف، إضافة إلى قرارات إدارية تعرقل إمكانية سيطرة حماس على الوضع في القطاع.

بدأ تنفيذ هذه الخطة مبكراً، وبعد أيام من سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، إذ تمّ تسريب أنباء إلى الصحافة تقول "اتخذ قادة أجهزة الأمن في الساعات الأخيرة سلسلة من القرارات المهمة للحيلولة دون تكرار ما يسمونه تجربة غزة في الضفة، في مقدمها تفكيك الخلايا العسكرية لكتائب عز الدين القسام والقوة التنفيذية. ومنها أيضاً تجفيف مصادر تمويل حركة حماس وإغلاق مؤسساتها"[113]. وصدر في هذا السياق المرسوم الرئاسي في 2007/6/22 الذي يعطي لوزير الداخلية

صلاحيات حلّ الجمعيات المرخصة سابقاً[114]. ثم في 2007/6/26 صدر المرسوم الذي يقضي بحل كل الميليشيات والتشكيلات العسكرية أو شبه العسكرية[115].

وانتقل الأمر بعد هذه القرارات العامة إلى إجراءات محددة:

- رفض الاعتراف بنتائج شهادة الثانوية العامة الصادرة عن الحكومة المُقالة في غزة، مع ما يعنيه ذلك من تعطيل لمواصلة الطلاب لتحصيلهم الدراسي الجامعي[116].
- رفض الاعتراف بالقرعة بين الراغبين بأداء فريضة الحج التي أجرتها وزارة الأوقاف في غزة[117].
- استنكاف حكومة سلام فياض عن دفع رواتب الموظفين في غزة، وتمييزها بين موظف يتبع لحكومة رام الله وآخر يتبع لحكومة غزة[118].
- إصدار قرار بإعفاء جميع سكان قطاع غزة من الضرائب والرسوم الحكومية، وبهدف منع الحكومة المُقالة من مصدر تمويل أساسي لها، ولأية حكومة أخرى[119].
- تحريض الشعب على التظاهر ضدّ حكومة غزة، بعد أن أقدمت "إسرائيل" على وقف إمداد الوقود؛ مما أدى إلى قطع التيار الكهربائي. وقال رياض المالكي وزير الإعلام في حكومة فياض، في مؤتمر صحفي في رام الله، "على الشعب الفلسطيني في كل بيت في قطاع غزة أن يخرج إلى الشارع ويقول لحركة حماس أنت مسؤولة عن هذه الجريمة"[120]. وقد تمّ حلّ المشكلة عن طريق الاتحاد الأوروبي الذي يتولى عادة تمويل وقود محطة الكهرباء.
- إقرار قانون خاص لمنع غسل الأموال، وبهدف "تقليص قنوات حماس المالية"[121].
- بروز أزمة صحية كبيرة، وبخاصة في إطار الأمراض الصعبة، والتي تحتاج إلى تغطية مالية خاصة، وهي تغطية غير متوفرة بسبب الحصار. إضافة إلى انحسار عدد الأدوية المتوفرة في المستشفيات للسبب نفسه، وهو ما حذر منه باسم نعيم وزير الصحة بالوكالة في غزة في مؤتمر صحفي في 2007/11/20[122].
- إقدام السلطة في رام الله على حلّ جميع لجان الزكاة في الضفة الغربية، وتعطيل دورها في خدمة الناس، بحجة أنها مصدر مالي لحركة حماس[123].

وقد أسفرت هذه الحرب الإدارية والمالية من قبل حكومة سلام فياض، كما أسفرت حرب الحصار من قبل "إسرائيل"، عن حالة اقتصادية صعبة شملت القطاع بأكمله؛ فبادر فيليبو غراندي Filippo Grandi نائب المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) UNRWA إلى عقد مؤتمر صحفي في 2007/8/9 في غزة، حذر فيه من أن "القطاع بات

مهدداً عملياً بأن يصبح مجتمعاً معتمداً على المساعدات الدولية 100%، مجتمعاً معزولاً ومغلقاً". وقال إن القطاعين الصناعي والزراعي "يتعرضان إلى كارثة"، وطالب بفتح المعابر والسماح بالاستيراد والتصدير[124]. وأعلنت الأمم المتحدة بعد فترة أيضاً أن الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة أدى إلى إغلاق 85% من المصانع بسبب عدم توفر المواد الخام. وقال تقرير صادر عن المنظمة الدولية إن المصانع سرحت عمالها البالغ عددهم 70 ألف عامل[125].

ربما تكون سنة 2007 من أسوأ السنوات في التاريخ الفلسطيني الحديث، من ناحية الوضع الداخلي الفلسطيني؛ فقد تميزت بصراع دموي بين أكبر حركتين فلسطينيتين، انتهى بانقسام سياسي وجغرافي.

أظهرت سنة 2007 هشاشة البناء السياسي الديموقراطي الفلسطيني، وأنه ما تزال هناك أزمة ثقة بين الأطراف الرئيسية، وأن البناء المؤسسي الفلسطيني لم يستوعب بما فيه الكفاية أصول اللعبة الديموقراطية، ولا التداول السلمي للسلطة. كما لم ينجح في إدارة الاختلاف بين نهجين يشوبهما الكثير من التعارض، خصوصاً فيما يتعلق بمساري التسوية والمقاومة، وأساليب وطرق التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي، ومع "الشرعية" الدولية. كما أظهرت هذه السنة مدى قدرة الضغوط الإسرائيلية والأمريكية والدولية على التأثير في الوضع الداخلي الفلسطيني، وأنها كانت عاملاً مُحدِّداً، ولاعباً رئيسياً في إذكاء الصراع بين فتح وحماس. غير أن هذا ما كان ليحدث لولا استعداد أطراف فلسطينية متنفذة للتجاوب مع الضغوط الخارجية، في سبيل تنفيذ أجندتها الخاصة.

لقد كانت حركة فتح دائماً هي الحركة القائدة فلسطينياً، على صعيد المواجهة مع "إسرائيل"، وعلى صعيد منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى صعيد منهج التفاوض الذي أسفر عن اتفاق أوسلو، وأخيراً على صعيد بناء السلطة الوطنية الفلسطينية. وفي هذا الإطار تواصل منهج انضواء أغلب الفصائل الفدائية تحت جناحي حركة فتح، والموافقة على سياساتها المتبعة، مع بعض النقد أحياناً. ولكن المجتمع الفلسطيني بدأ يفرز مع الزمن قوى سياسية ونضالية جديدة، وكان حرياً بحركة فتح أن تتوقع بروز هذه القوى، وأن تبلور منهجاً للتعامل معها، داخل العملية الديموقراطية المتوافق عليها، والتي لا بدّ وأن تقبل في النهاية بمبدأ التبادل السلمي للسلطة. غير أن قيادتها كانت مستعجلة في العودة للسلطة، وإجراء انتخابات مبكرة، وهو ما سمح بوضع العراقيل في وجه الحكومة التي تقودها حماس، وسمح أيضاً بالتدخل الخارجي، كما أدى صراع الصلاحيات إلى نتائج سلبية هائلة على الطرفين.

لقد كان اتفاق مكة إنجازاً فلسطينياً – عربياً، ولأول مرة تقوم حكومة وحدة وطنية على أساس شراكة حقيقية. وقد فرضت هذه الشراكة قيوداً على مشروع التسوية، كما فرضت قيوداً مقابلة على مشروع المقاومة. وكان هناك تنازلٌ من فتح فيما يتعلق بالسلطة والإجراءات، وتنازلٌ من حماس فيما يتعلق بالمواقف السياسية. غير أن حكومة الوحدة الوطنية ضُربت عملياً بعد نحو شهر من تشكيلها؛ حيث تمّ توظيف الأجهزة الأمنية من قبل فريق متنفذ محسوب على فتح، لإثارة الفوضى والفلتان الأمني، وإسقاط حكومة الوحدة الوطنية، بالتساوق مع خطة دايتون الأمريكية. وهو ما أدى لاستقالة وزير الداخلية الذي لم يكن بمقدوره القيام بواجباته، في ظلّ تعطيل مسؤولين أمنيين كبار لمهامه.

رأت حماس في قيامها بالحسم العسكري أو ما سُمّي بالانقلاب في قطاع غزة فعل اضطرار لا اختيار. وقد أعطى ذلك فرصة لأبي مازن لإقالة الحكومة، ولتشكيل حكومة طوارئ، ولشنِّه حملة قاسية على حماس في الضفة الغربية، والانطلاق في مسار التسوية؛ كما وجدت حماس نفسها وقد وقعت "كرةُ لهبِ" إدارةِ قطاع غزة في حِجْرها؛ وعانى أهل القطاع من حصار إسرائيلي خانق غير مسبوق استهدف إسقاط حماس. غير أن انعدام الخيارات المتاحة أمام حماس، ورفض الرئاسة الفلسطينية للحوار غير المشروط، جعل حماس تستمر في السيطرة على قطاع غزة.

وكان من اللافت للنظر، أن الدعوات العربية للحوار في الأشهر الأولى التي تلت "الحسم العسكري" كانت تواجه بتشددٍ من الرئاسة الفلسطينية وبموافقة من حماس. غير أن المبادرات العربية أخذت مع الزمن بمراعاة الشروط التي يضعها الرئيس عباس.

ولم يكن الكثير من عناصر فتح في الضفة الغربية بأسعد حالاً مع قيادة فياض لحكومة الطوارئ، حيث تمكن فياض من زيادة نفوذه في أجهزة السلطة، بما في ذلك الأجهزة الأمنية، حتى على حساب حركة فتح. وهو ما دفع العديد من الأصوات الفتحاوية لتوجيه الانتقادات إلى فياض، والمطالبة بمشاركة فتحاوية مباشرة في الحكومة.

كان الأَوْلَى بالحالة الفلسطينية أن تقوم بلملمة جراحها، والدخول في حوار استراتيجي حقيقي وجادّ لتوحيد مسار العمل الفلسطيني. ولكن الرئاسة الفلسطينية مضت في مشروع التسوية وهي في أضعف حالاتها، وأعلنت إلغاء اتفاق القاهرة، المعقود في آذار/ مارس 2005، بينما سعت كل من فتح وحماس لتثبيت سيطرتهما على الضفة والقطاع؛ مما أغلق الباب ولو مؤقتاً في وجه إصلاح النظام السياسي الفلسطيني، وفي وجه تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة بناء مؤسساتها.

ما زال جسد القضية الفلسطينية أثقل من قدرة "سيقان" الشعب الفلسطيني ومؤسساته على حملها. وما تزال هناك مشكلة حقيقية في عملية صناعة القرار الفلسطيني، وما زالت القوى الفلسطينية الكبرى تُعطّل بعضها بعضاً، بدل أن تتكامل جهودها، أو أن تقوم بتوزيع الأدوار فيما بينها.

تتجه الأوضاع في قطاع غزة إلى مزيد من المعاناة والحصار، كما تتجه مفاوضات التسوية إلى مزيد من التسويف وتضييع الوقت، الذي يتيح للاحتلال الإسرائيلي الاستمرار في فرض حقائق جديدة على الأرض وفي تهويد القدس. ولن يستطيع المشروع الوطني الفلسطيني النهوض من عثرته، إلا إذا سعى جاداً لترتيب بيته الداخلي، وحمايته من الإملاءات والتدخلات الخارجية، وإلا إذا تمكن من عمل قراءة حقيقية للواقع وللإمكانات والفرص المتاحة، بحيث يتمكن من تنمية عوامل قوته الذاتية مدعوماً بالأبعاد العربية والإسلامية والإنسانية، مع مراعاته لمجموعة التحديات والقيود التي يفرضها الواقع العربي والدولي.

هوامش الفصل الأول

[1] جريدة **الأيام**، رام الله، 2006/5/22؛ وجريدة **الشرق الأوسط**، لندن، 2006/9/28؛ وجريدة **الحياة**، لندن، 2006/12/17؛ وجريدة **الوطن**، عُمان، 2007/1/19.

[2] جريدة **السفير**، بيروت، 2007/1/6.

[3] وكالة رويترز للأنباء، 2007/1/5، انظر: http://ara.reuters.com

[4] **الأيام**، رام الله، 2007/1/7.

[5] موقع عرب 48، 2007/1/6، انظر: http://www.arabs48.com؛ وانظر أيضاً: جريدة **الخليج**، الشارقة (الإمارات)، 2007/1/8.

[6] **الحياة**، 2007/1/8.

[7] **الحياة**، 2007/1/8.

[8] **الحياة**، 2007/1/9.

[9] **الحياة**، 2007/1/10.

[10] انظر: **الأيام**، رام الله، 2007/1/14؛ و**الحياة**، 2007/1/16.

[11] انظر: **الحياة**، 2007/1/16.

[12] **الخليج**، 2007/1/12، نقلاً عن جريدة **معاريف** الإسرائيلية.

[13] **الحياة**، 2007/1/21.

[14] **الحياة**، 2007/1/22.

[15] **الحياة**، 2007/1/22.

[16] انظر: وكالة معاً الإخبارية، 2007/1/23، http://www.maannews.net/ar/index.php؛ وجريدة **البيان**، دبي (الإمارات)، 2007/1/23.

[17] **الحياة**، 2007/1/26.

[18] مقابلة لـ"غسان شربل" مع "محمود عباس" في: **الحياة**، 2007/1/23.

[19] **الحياة**، 2007/1/27.

[20] **الحياة**، 2007/1/29.

[21] جريدة **الجمهورية**، القاهرة، 2007/1/29؛ ووكالة معاً، 2007/1/28.

[22] **الحياة**، 2007/1/29.

[23] انظر: عرب 48، 2007/1/27؛ **والشرق الأوسط**، 2007/1/29.

[24] **الحياة**، 2007/1/29.

[25] **الشرق الأوسط**، 2007/1/29.

[26] جريدة **عكاظ**، جدة (السعودية)، 2007/1/29؛ وانظر: **الحياة**، 2007/1/30.

[27] عرب 48، وجريدة **الوطن**، أبها (السعودية)، 2007/1/30.

[28] جريدة **الرياض**، الرياض، 2007/2/14.

[29] رويترز، 2007/2/2؛ وجريدة **القبس**، الكويت، 2007/2/5.

[30] انظر: **البيان**، وجريدة **القدس العربي**، لندن، و**الخليج**، 2007/2/3. أشارت **الخليج** إلى أن عدد جرحى الاشتباكات بلغ حوالي 345 جريحاً.

[31] انظر: **عكاظ**، و**البيان**، و**الشرق الأوسط**، 2007/2/9.

[32] عرب 48، 2007/2/8؛ و**الحياة**، 2007/2/9.

[33] **الحياة**، 2007/2/10.

[34] جريدة **الغد**، عمّان، 2007/2/16.

[35] **الحياة**، و**البيان**، 2007/2/19.

[36] جريدة **الحياة الجديدة**، رام الله، 2007/2/16.

[37] انظر: شاكر الجوهري، دحلان على طريق خلافة محمود عباس، موقع أخبارنا، 2007/4/11، في: http://www.akhbaruna.com/node/3760؛ وانظر أيضاً: **الوطن**،السعودية،2007/3/3؛ ورويترز، 2007/3/18.

38 *Haaretz* newspaper, Tel Aviv, 17/4/2007.
39 جريدة **الأخبار**، بيروت، 17/4/2007.
40 **القدس العربي**، 2007/4/20.
41 **الأيام**، رام الله، 2007/4/11.
42 **الحياة**، 2007/4/13.
43 **الأيام**، رام الله، و**الحياة**، 2007/4/15.
44 وكالة معاً، 2007/4/15.
45 **الأيام**، رام الله، 2007/4/17.
46 **الحياة**، 2007/4/24.
47 **الوطن**، السعودية، 2007/4/24.
48 **البيان**، 2007/4/30.
49 **الأيام**، رام الله، 2007/5/5.
50 **عكاظ**، و**البيان**، 2007/5/8.
51 **الحياة**، 2007/5/10.
52 **الشرق الأوسط**، و**الأيام**، رام الله، 2007/5/14.
53 **القدس العربي**، و**البيان**، 2007/5/18.
54 انظر: **القدس العربي**، 2007/5/18؛ وجريدة **القدس**، القدس، 2007/5/19.
55 شبكة فلسطين الآن، 2007/5/17، انظر: http://www.paltimes.net/arabic/?action=
56 **الحياة**، 2007/5/25.
57 **الشرق الأوسط**، 2007/6/12.
58 انظر: **الشرق الأوسط**، 2007/6/13.
59 حول خطط دايتون انظر: رويترز، 2007/1/5؛ وانظر أيضاً: *Haaretz*, 31/10/2007.
60 David Rose, The Gaza Bombshell, *VANITY FAIR* magazine, April 2008, see: http://www.vanityfair.com/politics/features/2008/04/gaza200804
61 Mark Perry and Paul Woodward, Document Details 'U.S.' Plan to Sink Hamas, Asia Times online, 16/5/2007, see: http://www.atimes.com/atimes/Middle_East/IE16Ak04.html,
وكانت جريدة **المجد** الأردنية قد نشرت في عددها في 2007/4/30 نصّ الوثيقة، ولكن السلطات الأردنية منعت صدور هذا العدد.
62 عرب 48، 2007/6/15، مترجمة عن جريدة **دي يونجا فلت** *De Junge Welt*، ألمانيا، انظر: http://www.jungewelt.de/2007/06-14/020.php?sstr=dayton
63 جريدة **الدستور**، عمّان، 2007/7/8.
64 المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/5/20، انظر: http://www.palestine-info.info/ar
65 مركز الميزان لحقوق الإنسان، انظر: http://www.mezan.org/site_ar/insecurity/daily_news.php
66 قناة الحوار، برنامج منتصف حزيران: ماذا حدث؟، 2008/1/11.
67 **الحياة**، 2007/6/16.
68 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، صفحات سوداء في غياب العدالة: تقرير حول الأحداث الدامية التي شهدها قطاع غزة خلال الفترة 7-14 يونيو 2007، غزة، ص 81-85.
69 **الشرق الأوسط**، 2007/6/14.
70 **الحياة**، 2007/6/15.
71 انظر حول إجراءات السلطة ضدّ حماس في الضفة الغربية: المكتب الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، اعتداءات فتح والأجهزة الأمنية الفلسطينية بحق حركة "حماس" في الضفة المحتلة، المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/9/4، في: http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=؛ وتقرير صادر عن حركة حماس، اعتداءات فتح والأجهزة الأمنية الفلسطينية بحقّ حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في الضفة المحتلة خلال شهر رمضان المبارك، 2007/10/17.
72 وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، 2008/1/13، انظر: http://arabic.wafa.ps/arabic/ ومركز الميزان لحقوق الإنسان، في: http://www.mezan.org/site_ar/insecurity/insecurity_statistics.php

73 المكتب الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، **الكتاب الأبيض: عملية الحسم في قطاع غزة اضطرار لا اختيار**، الطبعة الثانية (دون مكان: المكتب الإعلامي لحماس، تشرين الثاني/ نوفمبر 2007)، ص 152.
74 مركز الميزان لحقوق الإنسان، في: http://www.mezan.org/site_ar/insecurity/insecurity_statistics.php
75 وكالة وفا، 2008/1/13؛ ومركز الميزان لحقوق الإنسان، في:
http://www.mezan.org/site_ar/insecurity/insecurity_statistics.php
76 انظر: **الحياة**، 2007/6/18.
77 انظر: عرب 48، 2007/6/14؛ و**الحياة**، 2007/6/15.
78 وكالة معاً، 2007/6/17.
79 انظر: رويترز، 2007/7/8.
80 شبكة فلسطين اليوم الإخبارية، 2007/7/7، انظر: http://paltoday.com/arabic/
81 انظر: **الحياة**، 2007/7/6.
82 انظر: وكالة وفا، 2007/7/13؛ و**الشرق الأوسط**، 2007/7/14.
83 **الحياة**، 2007/7/15.
84 انظر: وكالة وفا، 2007/7/18؛ و**الحياة**، 2007/7/19.
85 **الحياة**، 2007/7/20.
86 انظر: جريدة **الوطن**، قطر، و**الحياة**، 2007/7/22.
87 **الدستور**، 2007/8/16.
88 انظر: **الحياة الجديدة**، و**القدس العربي**، 2007/9/3.
89 **الحياة**، 2006/12/17.
90 مجلة **الكفاح العربي**، بيروت، 2007/1/6.
91 **الشرق الأوسط**، 2007/6/22.
92 **القدس العربي**، 2007/1/16.
93 **الأيام**، رام الله، 2007/4/11؛ و**الحياة**، 2007/4/13.
94 **الحياة**، 2007/4/15.
95 رويترز، 2007/9/20؛ و**الحياة**، 2007/9/25.
96 شاكر الجوهري، شجار حاد بين يوسف ودحلان تخلل اجتماعات المجلس الثوري لفتح، جريدة **الحقائق**، لندن، 2008/1/18.
97 شبكة فراس الإعلامية: فراس برس، 2008/2/13، انظر: http://fpnp.net/arabic/?action=detail&id=47866، وانظر أيضاً: **الشرق الأوسط**، 2008/2/16.
98 **القدس العربي**، 2008/2/4.
99 **الحياة**، 2007/6/18.
100 **القدس العربي**، و**البيان**، 2007/6/19.
101 رويترز، 2007/6/22؛ و**الحياة**، 2007/6/23.
102 وكالة وفا، ووكالة معاً، 2007/6/26.
103 **الشرق الأوسط**، و**الحياة**، 2007/6/28.
104 فضائية الجزيرة، مقابلة مع هاني الحسن، برنامج بلا حدود، 2007/6/27، انظر نص المقابلة في:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/28EDE91A-A4CD-4C59-AD49-0014C7A5675D.htm
105 جريدة **الاتحاد**، أبو ظبي (الإمارات)، 2007/7/1.
106 **القدس العربي**، 2007/6/29؛ و**الاتحاد**، 2007/7/1.
107 **الأيام**، رام الله، نقلاً عن وكالة وفا، و**الخليج**، 2007/8/18.
108 **الحياة**، و**الخليج**، و**الغد**، 2007/8/19.
109 **القدس العربي**، 2007/10/12.
110 **القدس**، 2007/3/17.
111 **الدستور**، 2007/2/22.
112 عرب 48، 2007/7/4.
113 **الحياة**، 2007/6/20.

114 رويترز، 2007/6/22؛ و**الحياة**، 2007/6/23.
115 وكالة وفا، ووكالة معاً، 2007/6/26.
116 **الشرق الأوسط**، و**القدس العربي**، 2007/8/3.
117 **الأيام**، رام الله، 2007/8/2؛ وجريدة **المستقبل**، بيروت، 2007/8/3.
118 انظر: **القدس العربي**،2007/7/3.
119 **الشرق الأوسط**، 2007/6/28.
120 **الحياة**، و**الغد**، 2007/8/20.
121 **السفير**، 2007/10/27.
122 **الشرق الأوسط**، و**الحياة**، و**الغد**، 2007/11/21.
123 المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/10/17؛ و**الاتحاد**، و**الشرق الأوسط**، 2007/10/19؛ وانظر أيضاً: **الشرق الأوسط**، و**الخليج**، 2007/12/4.
124 **الحياة**، و**الدستور**، و**القدس**، 2007/8/10.
125 **الحياة**، 2007/8/26.

The Palestinian Strategic Report 2007

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، والذي يصدر للعام الثالث على التوالي. وهو تقرير سنوي يهدف إلى متابعة الشأن الفلسطيني بالرصد والاستقراء والتحليل. ويغطي التقرير الأوضاع السياسية الداخلية، والجوانب المتعلقة بالأرض والمقدسات والاقتصاد والمؤشرات السكانية الفلسطينية، والوضع الإسرائيلي، وعلاقات التسوية والصراع مع "إسرائيل"، ويعالج المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية.

يتميز التقرير بأن معلوماته محدّثة حتى نهاية 2007، وأنه قد قام بإعداده نخبة متميّزة من الأساتذة المتخصصين.

وعلى الرغم من حالة الانقسام المؤسفة التي تشهدها الساحة الفلسطينية، وعلى الرغم من سخونة العديد من المواضيع وحساسيتها، فإن مركز الزيتونة حرص على الالتزام بخطّه في إصدار الدراسات والأبحاث الرصينة، وفق أفضل المعايير العلمية والمهنية. ويأمل المركز أن يكون هذا التقرير إضافة جادّة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن صالح

ISBN 978-9953-500-25-6

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 5034-14 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net